الدراية
مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بدسوق

«الصُّحُفُ والنُّسخُ الحديثية عند الصَّحابة»

«نشأتها، ومدى صحتها، وتخريج أهل العلم منها في كتبهم»

د. خالد محمود علي الحايك

أستاذ مساعد

كلية الشريعة وأصول الدّين / قسم السنّة وعلومها

جامعة الملك خالد - أبها

ملخص:

إن مسألة تدوين الحديث من المسائل التي أخذت حيزاً كبيراً في الحديث الشريف حيث جاء النهي عن كتابة الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم كان للصحابة بعض النسخ والصحف الحديثية مما دلّ على إذنه صلى الله عليه وسلم في ذلك.

فجاء هذا البحث لمعالجة هذا التعارض، وجمع هذه النسخ والصحف، ومدى صحتها إلى أصحابها، وكيفية تخريج أهل العلم من هذه الصحف والنسخ في كتبهم وضوابط ذلك.

وكذلك بيان عناية التابعين من أهل العلم بهذه الصحف والحرص على سماعها ونسخها ونشرها وما اعترى ذلك من أوهام.

بِسّم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدِّين، أما بعد:

فإنّ قضية «تدوين الحديث» أُعطيت حجماً كبيراً جداً!! والذين توسعوا في إثارتها هم "المستشرقون" للطعن في الإسلام! – وتبعهم على ذلك الروافض- فلما وجدوا هذه القضية مرتعاً خصباً لهم لإثارة الشبهات على الدِّين، ولتحيد بالناس وتوجه أنظارهم عن أمور أخرى بحيث تشغلهم هذه المسألة عن قضايا أخرى ليخلوَ لهم الميدان في نشر الشبهات والتلبيس على المسلمين.

والحقيقة أن العرب في الجاهلية كانوا لا يحتاجون إلى "التدوين" لأن ذاكرتهم كانت قوية، ونفوسهم صافية، وكانوا قادرين على الجدل والمخاصمة لما منحهم الله من القريحة.

واستمروا على ذلك في عصر النبيّ صلى الله عليه وسلم وبعده إلى أن طالت الأسانيد وكثُر الوضع، وفشى اللحن، فاحتاج الناس إلى التدوين ووضع قواعد النحو.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكتابة الفردية كانت موجودة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده.

وقد استغل أعداء الإسلام ما جاء في بعض الأحاديث من النهي عن كتابة الحديث، وكذلك ما أثر عن بعض الخلفاء، فنشأ القول بأن تدوين السنة قد تأخر عقدين من الزمان، وأن السنة لم تكن محفوظة!!

وكتب كثير من أهل المعاصرين كتباً ورسائل في الرد على شبهات المستشرقين والمستغربين حول تدوين السنة، بل وعُقدت بعض المؤتمرات من أجل الذبّ عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذه الكتابات المتمثلة في كتب أو رسائل أو مقالات كثير منها مكرر، ومن هذه الكتابات التي ساهمت في الدفاع عن الشبهات حول السنة:

السنّة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب. طُبع سنة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

١- بحوث في تاريخ السنّة المشرفة، للدكتور أكرم ضياء العمري. طُبعَ سنة ١٣٨٧هـ-١٩٧٦م.

٢- الحديث النبوي الشريف، تاريخه ومصطلحاته، للدكتور بدران أبي العينين بدران. طبع سنة ١٩٨٣م.

٣- دراسات في الحديث النبوي، وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. طُبع سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤- دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث، للدكتور امتياز أحمد الباكستاني، ونقله إلى العربية الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي. طُبعَ سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥- كتابة السنة في عهدي النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية، للدكتور رفعت فوزي عبد المطلب.

٦- السنّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، مناقشتها والردّ عليها، لعماد السيّد الشربينيّ. طُبِعَ سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧- كتابة الحديث بين النهي والإذن، للدكتور أحمد بن محمد حميِّد.

٨- كتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وأثرها في حفظ السنة النبوية، لأحمد بن معبد بن عبدالكريم بن سليمان بن حسن كُلَيْبَاتِي.

٩- كتابة الحديث النبوي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بين النهي والإذن، لحسناء بنت بكري نجار.

١٠- تدوين السنة ومنزلتها، للدكتور عبدالمنعم نجم.

١١- كتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بين النهي والإذن، لناصر بن إبراهيم العبودي.

وقد جاء هذا البحث لبيان أن هذا النهي عن الكتابة لم يصح، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن للصحابة بالكتابة، وقد كتب بعضهم صحفاً لأنفسهم اشتهرت وانتشرت، فكانت هذه نواة التدوين، مع الاعتماد الأكبر على الحفظ والمذاكرة في نقل الحديث.

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول: الفرق بين الصحيفة والنسخة، وبين الكتابة والتدوين. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الصحيفة والنسخة والفرق بينهما.

المطلب الثاني: الكتابة والتدوين والفرق بينهما.

المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في الإذن بالكتابة والنهي عنها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأحاديث الواردة في الإذن بالكتابة.

المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة.

المبحث الثالث: الصحف الحديثية عند الصحابة.

المطلب الأول: الصحف الحديثية الصحيحة عن الصحابة – رضي الله عنهم -.

المطلب الثاني: الصحف الحديثية التي لم تصح عن الصحابة – رضي الله عنهم -.

المبحث الأول: الفرق بين الصحيفة والنسخة، وبين الكتابة والتدوين.

المطلب الأول: معنى الصحيفة والنسخة والفرق بينهما.

من خلال تتبعي لكلام بعض المعاصرين عن «الصحف والنسخ» وجدتهم لا يفرقون بينهما، وهذا خلاف الأصل اللغوي لكلا المعنيين.

يقول الشيخ بكر أبو زيد: "الصحيفة والنسخة مصطلحان مترادفان؛ بدلالة إطلاق أحدهما على الآخر في المكتوب الواحد، فهذه «صحيفة همَّام بن مُنبّهٍ» قد اشتهرت بذلك، وتسمى أيضاً «نسخة همَّام بن مُنبّهٍ»، وكذا بالنسبة لـ «صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص»؛ قيل لها: «نسخة عبدالله...»[(١)]".

قلت: الأصل هو التفرقة بينهما، وقد يصدق ما قاله الشيخ بكر عن صحيفة همام أو نسخة همام، ولكن لا يصدق ذلك على صحيفة عبدالله بن عمرو، فإنها تسمى صحيفة ولا تسمى نسخة!

أما المعنى اللغوي للصحيفة:

فقال ابن فارس: "(صَحَفَ) الصَّادُ وَالْحَاءُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى انْبِسَاطٍ فِي شَيْءٍ وَسَعَةٍ. يُقَالُ: إِنَّ الصَّحِيفَ: وَجْهُ الْأَرْضِ. وَالصَّحِيفَةُ: بَشَرَةُ وَجْهِ الرَّجُلِ... وَمِنَ الْبَابِ: الصَّحِيفَةُ، وَهِيَ الَّتِي يُكْتَبُ فِيهَا، وَالْجَمْعُ: صَحَائِفُ، وَالصُّحُفُ أَيْضًا، كَأَنَّهُ جَمْعُ صَحِيفٍ... وَالصَّحْفَةُ: الْقَصْعَةُ الْمُسْتَطِحَةُ. وَقَالَ الشَّيْبَانِيُّ: الصِّحَافُ مَنَاقِعُ صِغَارٌ تُتَّخَذُ لِلْمَاءِ، الْجَمْعُ: صُحُفٌ"[(٢)].

---

(١) بكر أبو زيد، معرفة النسخ والصحف الحديثية: (ص٢١-٢٢).

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (٣٣٤/٣).

وقال ابن دُريدٍ: "الصحف واحدتها صحيفَة، وَهِي الْقطعَة من أَدَم أَبيض أَو رق يكْتب فِيهَا. وَفِي التَّنْزِيل: {وَإِذا الصُّحُف نشرت} وَالله أعلم بكتابه. وَتجمع صَحَائِف وَرُبمَا جمعُوا الصَّحِيفَة صحافاً"(١).

وأما المعنى اللغوي للنسخة:

فقال ابن فارس: "(نَسَخَ) النُّونُ وَالسِّينُ وَالْخَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي قِيَاسِهِ. قَالَ قَوْمٌ: قِيَاسُهُ رَفْعُ شَيْءٍ وَإِثْبَاتُ غَيْرِهِ مَكَانَهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: قِيَاسُهُ تَحْوِيلُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ. قَالُوا: النَّسْخُ: نَسْخُ الْكِتَابِ. وَالنَّسْخُ: أَمْرٌ كَانَ يُعْمَلُ بِهِ مِنْ قَبْلُ ثُمَّ يُنْسَخُ بِحَادِثٍ غَيْرِهِ، كَالْآيَةِ يَنْزِلُ فِيهَا أَمْرٌ ثُمَّ تُنْسَخُ بِآيَةٍ أُخْرَى. وَكُلُّ شَيْءٍ خَلَفَ شَيْئًا فَقَدِ انْتَسَخَهُ. وَانْتَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ، وَالشَّيْبُ الشَّبَابَ. وَتَنَاسُخُ الْوَرَثَةِ: أَنْ يَمُوتَ وَرَثَةٌ بَعْدَ وَرَثَةٍ وَأَصْلُ الْإِرْثِ قَائِمٌ لَمْ يُقَسَّمْ. وَمِنْهُ تَنَاسُخُ الْأَزْمِنَةِ وَالْقُرُونِ. قَالَ السِّجِسْتَانِيُّ النَّسْخُ: أَنْ تُحَوِّلَ مَا فِي الْخَلِيَّةِ مِنَ الْعَسَلِ وَالنَّحْلِ فِي أُخْرَى. قَالَ: وَمِنْهُ نَسْخُ الْكِتَابِ"(٢).

قلت: فهناك اختلاف في المعنى بينهما، فالصحيفة تدلّ على الانبساط والسعة، وهي التي يكتب فيها، وأما النسخة فتدلّ على التحويل والنقل.

والصحيفة هي بمعنى الكتاب الذي يكتب في ورقة واحدة، ومنه قول عليّ – رضي الله عنه-: «ما عِنْدَنَا شَيْءٌ إلا كِتَابُ اللَّهِ **وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ** عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم».

---

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، (٥٤٠/١).

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٤٢٤/٥-٤٢٥).

قال ابن حجر: "قوله (الصحيفة) أي الورقة المكتوبة، وللنسائي من طريق الأشتر: فأخرج كتاباً من قراب سيفه"(١).

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قصة حاطب ابن أبي بلتعة: «فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً مَعَهَا **صَحِيفَةٌ** مِنْ حَاطِبِ ابنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأْتُونِي بِهَا»، أي كتاباً في ورقة واحدة.

يقول العسكري في بيان الفرق بَين الصَّحِيفَة والدفتر: "أَن الدفتر لا يكون إِلَّا أوراقا مَجْمُوعَة والصحيفة تكون ورقة وَاحِدَة، تَقول عِنْدِي صحيفَة بَيْضَاء فَإِذا قلت صحف أفدت أَنَّهَا مَكْتُوبَة... وَقَالَ أَبُو بكر: الصَّحِيفَة قطعة من أدم أَبيض أَو ورق يكْتب فِيهِ".

ثم قال في بيان الفرق بَين الكتاب والمصحف: "أَن الكتاب يكون ورقة وَاحِدَة وَيكون جملَة أوراق، والمصحف لَا يكون إِلَّا جمَاعَة أوراق صحفت أَي جمع بَعْضهَا إِلى بعض"(٢).

وعليه فإن «الصحيفة» هي: "ما كتب في ورقة واحدة ويسمى كتاباً"، وأما «النسخة» فهي: "نقل ما في الكتاب إلى مكان آخر بلفظه".

وواقع الصحف التي نُقلت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلّ على هذا المعنى فهذه الصحف لم تكن تتعدى الورقة الواحدة في الغالب كما سيأتي بيانه.

وقد توسع بعض أهل العلم في هذا المعنى – كما سبق ذكره-.

يقول الشيخ بكر أبو زيد في الكلام على الصحيفة: "وقد تكون ورقةً واحدةً، وقد تكون أكثرَ. وقد تشتمل على حديثٍ أو مئات من الأحاديث. فالصحيفة في الأصل هي الورقة الواحدة.. والصحيفة

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٢٠٥/١).

(٢) العسكري، الفروق اللغوية: (ص٢٩١).

مصطلح شائعٌ لدى العلماء، اختُصَّ به نقلةُ العلم النبويّ، لما يضمّ مجموعة من الأحاديث عن النبيّ صلى الله عليه وسلم مباشرةً، يكتُبها أو يكتُبها الراوي عنه، أو من دونه.. وهكذا. ومثلُها النُّسخة. وعلى أيّ الاصطلاحين: صحيفة أو نسخة؛ فإنه من واقع ما تحويه من الأحاديث – التي قد تبلغ المِئينَ -؛ فلا بدّ أن تكون أحياناً أكثر من ورقةٍ واحدةٍ، لكن بقي هذا اللقب ملازماً لها، وإن تعددت صفحاتها، من باب إطلاق الجزء على الكلّ"[1].

قلت: قد يكون كلام الشيخ – رحمه الله – صحيحاً في عصر ما بعد عصر الصحابة، وأما في عصر الصحابة فالصحيفة لا يكون فيها عشرات أو مئات الأحاديث، وإنما تحوي أحاديث في ورقة واحدة، أو ورقتين، أو يزيد قليلاً؛ لأن الحال في ذلك الزمان ليس كالذي بعده من تطور الأشياء؛ ومنها أمور الكتابة وأدواتها، وقد توسع بعض أهل العلم في إطلاق ذلك تجوّزاً، والله أعلم.

(١) بكر أبو زيد، معرفة النسخ والصحف الحديثية: (ص٢٢-٢٣).

المطلب الثاني: الكتابة والتدوين والفرق بينهما

خلط أعداء الإسلام من المستشرقين ومن تبعهم من المستغربين والروافض وغيرهم في مسألة تدوين الحديث الشريف، فتكلموا عن تأخر تدوين الحديث الذي أمر به أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز – رضي الله عنه-[(١)] والذي يعدّ التدوين الرسمي للحديث – وبين كتابة الحديث من أفراد الصحابة والتابعين.

أما الكتابة من الفعل (كَتَبَ)، قال ابن فارس: "الكاف والتاء والباء أصلٌ صحيح واحد يدلُّ على جمع شيءٍ إلى شيءٍ. من ذلك الكِتَابُ والكتابة. يقال: كتبت الكتابَ أكْتبه كَتْباً"[(٢)].

أي كتابة ما يسمعه أي إنسان من آخر فيكتب كلامه ومنه الحديث: «لَا تَكْتُبوا عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ»، وكذلك قول الرجل: «إِنَّ امْرَأَتي

---

(١) قال الإمام البخاريّ –رحمه الله- في كتاب العلم من «صحيحه» (٤٩/١): ((باب كيف يُقبض العلم وكَتَبَ عمرُ ابنُ عبدالعزيزِ إلى أبي بكرِ بنِ حزْمٍ: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبهُ؛ فإنّي خفتُ دُروسَ العلم، وذهابَ العلماء، ولا تقبل إلا حديثَ النبيّ صلى الله عليه وسلم، ولْتُفشوا العلمَ، ولْتَجلسوا حتّى يُعَلَّمَ منْ لا يَعْلَمُ، فإنَّ العلمَ لا يَهلِكَ حتى يكونَ سرّاً. حدّثنا العلاءُ بن عبدالجبار، قال: حدّثنا عبدالعزيز بن مسلمٍ، عن عبدالله بن دينارٍ بذلك – يعني حديث عمرَ بن عبدالعزيز إلى قوله "ذهابَ العلماءِ")).

قلت: هكذا روى البخاري هذه الرواية تعليقاً جازماً بصحتها، فهي صحيحة، وقد علقها؛ كون الإسناد ليس على شرطه. واللفظ الوارد في النص ليس كلّه من كلام عمر بن عبدالعزيز، كما رجحه الحافظ ابن حجر.

قال الحافظ في «الفتح» (١٩٥/١): "قوله: حدّثنا العلاء، لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشميهني، ولا كريمة، ولا ابن عساكر إلى قوله "ذهاب العلماء"، وهو محتمل؛ لأن يكون ما بعده ليس من كلام عمر، أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية، والأول أظهر، وبه صرّح أبو نُعيم في المستخرج، ولم أجده في مواضع كثيرة إلا كذلك، وعلى هذا فبقيته من كلام المصنف أورده تلو كلام عمر، ثمّ بيّن أنّ ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبدالعزيز رحمه الله تعالى".

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (١٥٨/٥).

خرجَت حاجَّةً وَإِنِّي اكْتُتِبْت فِي غَزْوة كذَا وَكَذَا» أَيْ كُتِبَ اسْمِي فِي جُمْلَة الغُزَاة.

وأما التدوين من الفعل (دَون)، قال ابن فارس: "الدال والواو والنون أصل واحِد يدلُّ على المداناةِ والمقاربة"(١).

وقال الكفوي: "التدوين: فِي اللُّغَة: جمع الصُّحُف والكتب، وَمِنْهَا الدِّيوَان، وَهُوَ مجمع الصُّحُف والكتب، وَكَانَ يُطلق فِي الأول على كتاب يجمع فِيهِ أسامي الْجَيْش وَأهل الْعَطِيَّة من بَيت المَال، وَأول من وَضعه عمر، ثمَّ نقل عَنهُ إِلَى جمع الْمسَائِل فِي الصُّحُف والكراريس"(٢).

قلت: فالتدوين أعمّ من الكتابة، وهو: "جمع ما كتب من صحف وأوراق وغيرهما في مكان واحد". وهذا هو الذي أراده عمر بن عبدالعزيز من الكتاب الذي بعثه إلى أهل العلم بأن يجمعوا ما كُتب من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال ابن حجر: "وأول من دوَّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبدالعزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فلله الحمد"(٣).

قلت: فالتدوين لا يكون إلا بعد وجود الكتابة من الأفراد، ومع ندرة الكتابة عند العرب وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنها موجودة، وقد كتب بعض الصحابة صحفاً لأنفسهم، ولكن الأصل عندهم كان هو الحفظ والمذاكرة التي تحافظ على المحفوظ في الصدور.

يقول حاجي خليفة في الاحتياج إلى التدوين: "واعلم أن الصحابة والتابعين - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - لخلوص عقيدتهم ببركة صحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وقرب العهد إليه ولقلة

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (٣١٧/٢).

(٢) الكفوي، أبو البقاء، الكليات: (ص٣٠٩).

(٣) ابن حجر، فتح الباري: (٢٠٨/١).

الاختلاف والوقعات، وتمكنهم من المراجعة إلى الثقات كانوا مستغنين عن تدوين علم الشرائع والأحكام حتى إن بعضهم كره كتابة العلم... ولما انتشر الإسلام واتسعت الأمصار وتفرقت الصحابة في الأقطار وحدثت الفتن واختلفت الآراء، وكثرت الفتاوي والرجوع إلى الكبراء أخذوا في تدوين الحديث والفقه وعلوم القرآن..."[١].

فكتابة الحديث في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مرحلة من مراحل الحديث، والتدوين مرحلة أخرى.

يقول فؤاد سزكين: "فقد مرت مكتبة الحديث بالمراحل التالية:

أ- كتابة الأحاديث: وقد سجلت الأحاديث في هذه المرحلة في كراريس الواحد منها ليس له اسم الصحيفة أو الجزء، وتمت هذه المرحلة في عصر النبوة والصحابة وأوائل التابعين.

ب- تدوين الحديث: وفي هذه المرحلة ضمنت التسجيلات المتفرقة، وتمّ هذا في الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، والربع الأول من القرن الثاني.

ج- تصنيف الحديث: وقد رتبت الأحاديث في هذه المرحلة وفق مضمونها، في فصول وأبواب، وبدأ هذا مع الربع الثاني من القرن الثاني، واستمر إلى أن ظهرت في أواخر القرن الثاني للهجرة طرق أخرى لترتيب الأحاديث وفق أسماء صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتب يحمل الواحد منها اسم المسند"[٢].

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون: (٣٤/١). وقد نقل قوله هذا كله صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ) في

كتابه "أبجد العلوم" (١٧٧/١-١٧٩) ولم ينبه على أنه كلام حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ).

(٢) سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي: (١١٩/١).

المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في الإذن بالكتابة والنهي عنها.

المطلب الأول: الأحاديث الواردة في الإذن بالكتابة:

● **الحديث الأول:** أخرج الإمام البخاريّ – رحمه الله- في «**صحيحه**» قال: حدّثنا أبو نعيمٍ الفضلُ بنُ دكينٍ، قال: حدّثنا شيبانُ، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «أنّ خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيلٍ منهم قتلوه فأُخبر بذلك النبيّ صلى الله عليه وسلم، فركب راحلته فخطب، فقال: إنّ الله حَبَسَ عن مكة القتلَ أو الفيل...الحديث»، وفيه: «فجاء رجلٌ من أهل اليمن، فقال: اكتب لي يا رسول الله؛ فقال: **اكتبوا لأبي فلان...**».

فقيل لأبي عبدالله – أي البخاريّ-: أيّ شيء كتب له؟ قال: كتب له هذه الخطبة(١).

وفي رواية الوَلِيد بن مُسْلِمٍ عن الأَوْزَاعِيّ عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ».

قال الوليد: قلت لِلأَوْزَاعِيِّ: ما قَوْلُهُ اكْتُبُوا لي يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: "هذه الْخُطْبَةَ التي سَمِعَهَا من رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم"(٢).

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم، (٥٣/١) برقم (١١٢). وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٨٨/٢) من طريق شيبان والأوزاعي، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، به. وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٢٣٨/٢) عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به. وأبو داود في «سننه»، كتاب المناسك، باب تحريم حرم مكة، (٢١٢/٢) عن أحمد بن حنبل عن الوليد، به، وفي كتاب العلم، باب في كتاب العلم، (٣١٩/٣) من طريق الْوَلِيدِ بن مَزْيَدٍ عن الْأَوْزَاعِيِّ، به. والترمذي في «جامعه»، كتاب العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه، (٣٩/٥) عن يَحْيَى بن مُوسَى، وَمَحْمُود بن غَيْلَانَ، كلاهما عن الوَلِيد بن مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، به. قال الترمذي: "هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ". والخطيب في «تقييد العلم»، (ص٨٦) من طريق أبي بكر بن خلاّد عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به.

(٢) صحيح البخاري: (٨٥٧/٢).

قال عبدالله بن أحمد: "لَيْسَ يُرْوَى فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ شَيْءٌ أَصَحُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ، قَالَ: (اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ) مَا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خُطْبَتَهُ"(١).

● **الحديث الثاني:** قال الإمام البخاريّ: حدثنا يحيى بن سُلَيْمَانَ، قال: حدثني ابن وَهْب، قال: أخبرني يُونُسُ عن، ابن شِهَاب، عن عُبَيْدِاللَّهِ بن عبداللَّهِ، عن ابن عَبَّاس، قال: «لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَجَعُهُ قال: ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لا تَضِلُّوا بَعْدَهُ...» الحديث(٢).

وهناك أحاديث أخرى في هذا الباب(٣).

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: (٢٣٨/٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم: (٥٤/١). وأخرجه أيضاً في بَاب جَوَائِزِ الْوَفْدِ هل يُسْتَشْفَعُ إلى أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُعَامَلَتِهِمْ، (١١١١/٣)، عن قَبِيصَة عن ابن عُيَيْنَةَ عن سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عن ابن عَبَّاسٍ، نحوه. وفي بَاب إِخْرَاجِ الْيَهُودِ من جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، (١١٥٥/٣) عن محمد عن ابن عيينة، به. وفي بَاب قَوْلِ الْمَرِيضِ: قُومُوا عَنِّي، (٢١٤٦/٥) عن إِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى عن هِشَام عن مَعْمَرٍ، وعن عبداللَّهِ بن مُحَمَّدٍ عن عبدالرَّزَّاق عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ عن عُبَيْدِاللَّهِ بن عبداللَّهِ عن ابن عباس، به. وأخرجه مسلم في كتاب الوصية، (١٢٥٧/٣) عن سَعِيد بن مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَة بن سَعِيدٍ وأبي بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِد، كلهم عن سُفْيَان عن سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عن ابن عَبَّاسٍ، به. وعن إسحاق بن إبراهيم عن وَكِيع عن مَالِكِ بن مِغْوَلٍ عن طَلْحَةَ بن مُصَرِّفٍ عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عن ابن عَبَّاسٍ، نحوه. وعن محمد بن رَافِعٍ وَعَبْد بن حُمَيْدٍ كلاهما عن عبدالرَّزَّاق عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ عن عُبَيْدِاللَّهِ بن عبداللَّهِ بن عُتْبَةَ عن ابن عَبَّاسٍ، به.

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم: (٥٤/١)، وسنن الدارمي، باب من رخص في كتابة العلم: (١٣٦/١)، وتقييد العلم (ص٨٢).

المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة:

● **الحديث الأول:** قال الإمام مسلم – رحمه الله- في «**صحيحه**»: حدثنا هَدَّابُ بن خَالِدٍ الأَزْدِيُّ، قال: حدثنا هَمَّامٌ، عن زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال: «لا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غير الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي ولا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ - قال هَمَّامٌ: أَحْسِبُهُ قال: مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ»(١).

قال الخطيب البغداديّ – رحمه الله- بعد أن أخرج طرق هذا الحديث: "تفرّد همّام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعاً.

وقد روي عن سفيان الثوري أيضاً عن زيد. **ويُقال إن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدريّ من قوله غير مرفوع إلى**

---

(١) المسند الصحيح، كتاب الزهد والرقائق: (٤/٢٢٩٨- ٢٢٩٩) رقم (٣٠٠٤). وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند» في عدة مواضع عن إسماعيل بن عُلية وشُعيب بن حرب ويزيد بن هارون وأبي عبيدة عبدالواحد بن واصل وعفّان، به، بنحوه: (٣/١٢، ٢١، ٣٩، ٥٦)، والدارمي في «سننه»، باب «من لم يرَ كتابة الحديث»: (١/١١٩)، من طريق يزيد بن هارون عن همام به، ولكن بدون قوله: «وحدثوا...الخ»، وورد في المطبوع "هشام" بدل "همام". والخطيب في «تقييد العلم»: (ص٢٩-٣٢) من طريق عفّان وأبي الوليد الطيالسي وهدبة بن خالد وأبي مالك كثير بن يحيى صاحب أبي عوانة وأبي عبيدة الحداد وإسماعيل ابن علية وعمرو بن عاصم كلُّهم عن همام به. وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله»: (١/٦٣)، من طريق موسى بن إسماعيل عن همام به، وقد وقع في المطبوع "هشام" بدل "همام"، وهو تصحيف. وابن حبان في «صحيحه» (١/٢٦٥) من طريق كثير بن يحيى صاحب البصري، عن همام، به.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٢١٦) من طريق أبي الوليد، عن همام، به. قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

قلت: وهذا من أوهامه! فإن مسلماً قد خرّجه من طريق همام به.

النبيّ صلى الله عليه وسلم"[١].

ثمّ أخرج الخطيب متابعة الثوري لهمام من طريق محمد بن المظفر الحافظ، عن أبي بكر محمد بن الحسين القطّان، عن النضر بن طاهر، عن عمرو بن النعمان، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، به، مرفوعاً[٢].

قلت: وهذا كذبٌ على الثوري – رحمه الله-، وأين أصحابه عن هذا الحديث؟! وهذا إسناد منكر[٣]، فلا يصلح للمتابعة.

---

(١) الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص٣١-٣٢.

(٢) وروى هذا الحديث أيضاً ابن عدي في «الكامل» (١٢٠/٥) في ترجمة «عمرو بن النعمان» في مناكيره.

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن الحسين بن شهريار، قال: حدثنا النضر بن طاهر، قال: حدثنا عمرو بن النعمان، عن الثوري، به.

قال: "عمرو بن النعمان: بصري، ليس بالقوي في الحديث"، ثم قال: "روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث منكرة فلا أدري البلاء منه أو من الضعيف الذي يروي هو عنه".

قلت: الأولى أن يذكر هذا الحديث في ترجمة النضر بن طاهر لأنه هو المتهم به.

(٣) تفرد به النضر بن طاهر أبو الحجاج!! قال ابن عدي في «الكامل» (٢٧/٧): "بصري ضعيف جداً، يسرق الحديث، ويحدث عمن لم يرهم ولا يحمل سنه أن يراهم". ثم ذكر له بعض المناكير، ثم قال: "والنضر بن طاهر معروف بأنه يثب على حديث الناس ويسرقه ويروي عمن لم يلحقهم، والضعف على حديثه بيّن".

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢١٤/٩) وقال: "ربما أخطأ ووهم".

وقال ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (٢٨٩/١): "كان عندنا شيخ بالبصرة، وكان كبير السن صاحب غزو وخير، يقال له: النضر بن طاهر أبو الحجاج كتبنا عنه حديثاً كثيراً عن أبي عوانة وسليمان والناس ثم أخرج حديث دلهم بطوله، حدثني به عن دلهم، فقلت له: فإنك لقيت دلهماً؟ قال: قدم علينا مع عبدالرحمن بن زيد بن أسلم فنزل موضعاً قد سماه، فسألت فما سمعت أحداً يذكر أن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم قدم البصرة، وعبدالرحمن في شهرته لو قدم لكتب عنه الناس، ثم وقفت من هذا الشيخ بعده على الكذب!! ورأيته بعدما كفّ بصره وهو يحدث عن الوليد بن مسلم وعن غيره بأحاديث ليس من حديثه وتتابع في الكذب. نسأل الله العصمة".

وقد أشار الخطيب إلى أن بعضهم رجّح أن هذا الحديث هو من قول أبي سعيد. وقد نُقل هذا عن الإمام البخاريّ – رحمه الله-.

قال ابن حجر: "ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، **قاله البخاري** وغيره"(١).

وقد وقفت على الرواية الموقوفة على أبي سعيدٍ – رضي الله عنه-. وهي ما أخرجه الخطيب من طرقٍ عن عثمان بن عمر، ويحيى بن السكن، ومسلم بن إبراهيم، كلُّهم عن المُستمرِ بنِ الرّيان، عن أبي نضرة، قال: قلنا لأبي سعيد: «لو كتبتم لنا، فإنا لا نحفظ». قال: «لا نُكتِبكم، ولا نجعلها مصاحف؛ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدّثنا فنحفظ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم»(٢).

وتابع المستمر كهمس بن الحسن وسعيد الجُريري كلاهما عن أبي نضرة بألفاظ متقاربة(٣). ورواه عن الجريري شعبة، والقاسم بن الفضل، وإسماعيل بن إبراهيم، وعبدالله بن المبارك، وكلّهم حفاظٌ ثقات. وأتقن رواية للحديث هي رواية إسماعيل بن إبراهيم رواها عنه أبو خيثمة في «كتاب العلم»: قال أبو نضرة: قلت لأبي سعيد: «إنك تحدثنا بأحاديث

قال ابن حجر في «لسان الميزان» (١٦٢/٦): "وكأن ابن حبان ما وقف على كلام ابن أبي عاصم هذا فقال في الثقات: النضر بن طاهر القيسي من أهل البصرة، يروي عن أبي عوانة والبصريين، حدثنا عنه عمرو بن محمد الهمداني وشيوخنا، ربما أخطأ ووهم"!!

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٢٠٨/١).

(٢) الخطيب، تقييد العلم، ص٣٦-٣٧. وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»: (٦٤/١) من طريق مسلم بن إبراهيم عن المستمر به، وقد تصحفت "المستمر" في المطبوعة إلى "المعتمر".

(٣) الخطيب، تقييد العلم، ص٣٧-٣٨. وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»: (٦٤/١) من طريق الجريري به.

معجبة، وإنا نخاف أن تزيد أو تنقص، فلو أنا كتبنا»، قال: «لن نكتبكم، ولن نجعله قرآناً، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا».

فالذي يظهر لي أن الرواية الموقوفة أصحّ من المرفوعة، وتفرد همام بهذا الحديث من بين أصحاب زيد بن أسلم يثير التساؤل!

وهمام هو ابن يحيى العَوْذي البصريّ، وهو ثقة إلا أنهم ذكروه في كتب الضعفاء؛ لأنه كان يهم ويخطئ، وقد اعترف هو بذلك.

قال محمد بن عبيدالله بن عمار: "كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بهمّام".

وقال أحمد بن حنبل: "كان يحيى بن سعيد لا يستمرئ همّام".

وقال عليّ بن عبدالله: سمعت يحيى بن سعيد يقول: "لا أروي عن همام بن يحيى".

وقال ابن المبارك: "همّام ثبتٌ في قتادة".

وقال عبدالرحمن بن مهدي: "إذا حدّث همّام من كتابه فهو صحيح، وكان يحيى لا يرضى كتابه، ولا حفظه".

وقال أبو حاتم الرازي: "في حفظه شيء"(١).

وقال عفّان: "كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه! وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك. ثم رجع بعد، فنظر في كتبه، فقال: يا عفّان: كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله".

قال ابن حجر معقباً على هذا: "وهذا يقتضي أن حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نصّ على ذلك أحمد بن حنبل، وقال أبو بكر البرديجي: همام صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، وأبان

(١) انظر: ابن عدي، الكامل: (١٢٩/٧)، والعقيلي، الضعفاء: (٣٦٧/٤)، والذهبي، ميزان الاعتدال: (٩٢/٧).

العطار أمثل منه... وقال الساجي: صدوق سيء الحفظ ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه فليس بشيء"[١].

قلت: وخلاصة الكلام في همام أنّ حديثه مستقيم بشكل عام، لكن عنده أغلاط وأوهام وخاصة في الأحاديث التي سمعها منه أصحابه القدماء؛ لأنه لم يكن يرجع لكتابه، وكان يعتمد على حفظه.

وقد ذكر له العلماء بعض الأحاديث التي غلط فيها هي مرسلة فرفعها[٢].

وعليه فيكون همام قد وهم في رفع حديث النهي عن الكتابة، ويبدو لي – والله أعلم- أنّ هماماً دخل له حديث في حديث، فروى الحديث المشهور في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من حفظه، فأدخل معه حديث النهي عن الكتابة الذي هو من قول أبي سعيد كان نهى أصحابه عن كتابة ما يحدِّثهم به.

قال المزي بعد أن ذكره في «تحفة الأشراف»: "رواه أبو عوانة الإسفرائينيُّ، عن أبي داود السجستانيِّ، عن هدبة - بقصَّة الكتابة - وقال: **قال أبو داود: وهو منكر، أخطأ فيه همَّام، هو من قول أبي سعيد**".

وقد رُوي عن أبي سعيد أنه كان يكتب غير القرآن. فقد أخرج الخطيب بسنده إلى بِشْر بن المفضَّل وأبي شهاب الحنّاط عبد ربّه بن نافع، كلاهما عن خالد بن مِهران الحذّاء البصريّ، عن أبي المتوكّل النّاجيِّ، عن أبي سعيدٍ الخدريّ، قال: «ما كنّا نكتب شيئاً غير القرآن والتّشهد».

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب: (٦١/١١).

(٢) انظر: الكامل: (٢٥٩٢/٧) و الضعفاء الكبير: (٣٧١/٤).

قال الخطيب: "وأبو سعيد هو الذي رُوي عنه أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لا تكتبوا عنّي سوى القرآن ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه»، ثمّ هو يخبر أنهم كانوا يكتبون القرآن والتشهد... ولا فرق بين التشهد وبين غيره من العلوم في أن الجميع ليس بقرآن"(١).

وحديث النهي رواه الحديث سفيان بن عُيينة عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء، بلفظ آخر:

رواه سفيانُ بنُ وكيعٍ، وأبو مَعمرٍ، ومحمد بن سليمان لُوين، والحسين بن الحسن بن حرب المروزي، كلّهم عن سفيان بنُ عُيينةَ، عن عبدالرّحمن بن زيد بنِ أسلمَ، عن أبيه، عن عطاءِ بنِ يسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، قال: «استأذنا النبيَّ صلى الله عليه وسلم في الكتابة فلم يأذن لنا». وفي بعض الروايات: «استأذنت»، وفي رواية إبراهيم بن بشّار: « أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة الْعِلْمِ فلم يَأْذَنْ له»"(٢).

قال الترمذي: "وقد رُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضاً عن زيد بن أسلم. رواه همامٌ عن زيد بنِ أسلم".

---

(١) الخطيب، تقييد العلم، (ص٩٣).

(٢) جامع الترمذي، كتاب العلم، باب: ما جاء في كراهية كتابة العلم: (٣٨/٥) رقم (٢٦٦٥)، وقد سقط من الإسناد في المطبوع "ابن زيد...". وأخرجه الدارمي في «سننه»، باب من لم يرَ كتابة الحديث: (١١٩/١) من طريق أبي معمر عن ابن عيينة به، وقد سقط من إسناده في المطبوع "عن ابن زيد"، فصار عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم!! وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» من طريق إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة عن عبدالرحمن، به. وأخرجه الخطيب في «تقييد العلم»: (ص٣٢-٣٣) من طريق لُوين محمد بن سليمان والحسين بن الحسن بن حرب، كلاهما عن ابن عيينة عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، به.

قلت: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف[١]، وقد أورد ابن عدي والذهبيّ هذا الحديث في منكراته"[٢].

قال ابن عدي: "وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم له أحاديث حسان.. وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم، وهو ممن يكتب حديثه".

قلت: لفظ حديث عبدالرحمن أقرب من لفظ حديث همام، وقد وهم عبدالرحمن أيضاً في رفعه كما وهم همام، وإنما الذي منع من الكتابة هو أبو سعيد الخدري، فهو من قوله. فالحديث له أصل، والراجح فيه هو الوقف على أبي سعيد الخدريّ – رضي الله عنه-.

وقد روى عبدالرحمن بن زَيْدٍ أيضاً عن أبيه، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ قال: «كُنَّا قُعُودًا نَكْتُبُ مَا نَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: "مَا هَذَا تَكْتُبُونَ؟" فَقُلْنَا: مَا نَسْمَعُ مِنْكَ، فَقَالَ: "أَكِتَابٌ مَعَ كِتَابِ اللهِ؟" فَقُلْنَا: مَا نَسْمَعُ، فَقَالَ: "أَكِتَابٌ غَيْرُ كِتَابَ اللهِ! امْحِضُوا كِتَابَ اللهِ، وَأَخْلِصُوهُ". قَالَ: فَجَمَعْنَا مَا كَتَبْنَا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَحْرَقْنَاهُ بِالنَّارِ، قُلْنَا: أَيْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَتَحَدَّثُ عَنْكَ؟ قَالَ: "نَعَمْ تَحَدَّثُوا عَنِّي وَلا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَتَحَدَّثُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: "نَعَمْ، تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا حَرَجَ، فَإِنَّكُمْ لا تَحَدَّثُونَ عَنْهُمْ بِشَيْءٍ إِلاّ وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ أَعْجَبَ مِنْهُ»[٣].

قال الحافظ الذهبيّ: "هذا حديثٌ منكرٌ"[٤].

---

(١) ابن عدي، الكامل: (١٥٨١/٤-١٥٨٥)، والضعفاء للعقيلي: (٣٣١/٢-٣٣٣).

(٢) ابن عدي، الكامل: (١٥٨٣/٤)، وميزان الاعتدال: (٥٦٥/٢).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٢/٣) عن إسحاق بن عيسى بن الطبّاع عن عبدالرحمن به. وأخرجه الخطيب في «تقييد العلم» (ص٣٣-٣٥) من طريق عبدالله بن عمرو، وسهل بن قادم الرملي، ويعقوب بن محمد، كلهم عن عبدالرحمن به، بألفاظٍ متقاربة.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: (٥٦٥/٢).

قلت: عبدالرحمن كان يقلب الأسانيد فأحياناً يرويه عن أبي ســـعيد الخدري، وأحياناً عن أبي هريرة، وهذه قصة منكرة باطلة!

قال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك"(١).

قلت: وهذا الحديث من هذه البابة التي تحدّث عنها ابن حبان، فأصل الحديث موقوف فرفعه، وهو من حديث أبي سعيد فقلبه فرواه عن أبي هريرة!

● **الحديث الثاني:** روى الإمام أحمد قال: حدثنا أبو أَحْمَدَ، قال: حدثنا كَثِيرُ بن زَيْدٍ، عَنِ عبدالْمُطَّلِبِ بن عبداللَّهِ بن حَنْطَبٍ، قال: «دخل زَيْدُ بن ثَابِتٍ على مُعَاوِيَةَ فَسَأَلَهُ عن حَدِيثٍ فَأَمَرَ إِنْسَانًا يَكْتُبُهُ، فقال له زَيْدٌ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَنَا أَنْ لا نَكْتُبَ شيئاً من حَدِيثِهِ فَمَحَاهُ»(٢).

قلت: تفرد بهذا الحديث كثير بن زيد عن المطلب بن حنطب!

وكثير بن زيد هو مولى بني سهم، مدني. قال ابن معين فيه: "ليس به بأس"، وقال مرةً: "ثقة". وقال أبو زرعة: "صدوق، فيه لين". وقال النسائي: "ضعيف". وقال عليّ بن المديني: "صالح، وليس بقوي"(٣).

---

(١) ابن حبان، كتاب المجروحين: (٥٧/٢).

(٢) مسند أحمد (١٨٢/٥) برقم (٢١٦١٩). وأخرجه أبو داود في «سننه»، باب في كتابة العلم، (٣١٨/٣) عن نصر بن عليّ عن أبي أحمد، به. وأخرجه الخطيب في «تقييد العلم» (ص٣٥) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله بن الزبير الأسدي وسليمان بن بلال، كلاهما عن كثير بن زيد، به. ولفظ حديث سليمان: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يُكتب حديثه».

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: (٤٠٤/٣).

قلت: وحاصل كلام الأئمة فيه أنه لا يقبل تفرده، وقد أورد له الذهبي حديث: «لا تتمنوا الموت...»، وقد قلبه كثير، وهو حديثٌ منكرٌ، وأورد في ترجمته أيضاً حديث المطلب هذا.

وكذلك أورده ابن عدي في «الكامل»، ثم ساق له حديثاً آخر عن المطلب بن عبدالله بن المطلب، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من دعا بدعاء يونس استجيب له»(١).

وهذا الحديث الأخير يؤكد لنا أنّ المطلب بن حنطب - كما قال العلماء- كان يرسل كثيراً، وليس له لقي، وعامة أصحابه يدلسون، وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه قال: "لم يسمع من جابر، ولا من زيد بن ثابت، ولا من عمران بن حصين، ولم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقته"(٢).

وعليه فلا يحتج بهذا الحديث.

ومن هنا يمكن القول بأن النهي عن الكتابة لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم في حديث مرفوع، وإنما نهى بعض الصحابة عن الكتابة اجتهاداً منهم – رضي الله عنهم- لما رأوا من اهتمام التابعين بالأحاديث النبوية، فخشي بعضهم أن ذلك يؤدي إلى عدم عناية التابعين بكتاب الله عزّ وجلّ، فوجهوهم إلى عدم الكتابة، ولم يمنعوهم من السؤال عن هذه الأحاديث، أو من حفظها، بل إن أبا سعيدٍ الخدريّ قد أمر أصحابه بحفظ هذه الأحاديث كما حفظها هو، وهذا هو الثابت عنه رضي الله عنه في الحديث الموقوف عليه.

---

(١) ابن عدي، الكامل: (٦/٢٠٨٨-٢٠٨٩).

(٢) نقله عنه في تهذيب التهذيب (١٠/١٧٨) وقال بأن هذا في «المراسيل»! ولم أجد كلام أبي حاتم هذا في المطبوع من مراسيل ابنه في ترجمة المطلب بن حنطب (ص١٦٤-١٦٥).

ومما يؤيد عدم وجود النهي منه صلى الله عليه وسلم أن بعض الصحابة كان يكتب وبعضهم كان يكره الكتابة، فلو كان النهي ثابتاً عنه صلى الله عليه وسلم لما اختلف الصحابة في ذلك والأمر قريب من موته. والمعروف عن أصحابه صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يكرهون فعل أي شيء لم يفعله صلى الله عليه وسلم أو لم يأمر به، كما كره بعض الصحابة جمع القرآن وعارضوه حتى شرح الله صدورهم لذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وقد أخرج الخطيب –رحمه الله- في «تقييد العلم»[١] بعض الآثار عن الصحابة – رضوان الله تعالى عليهم- ينهون فيها عن الكتابة، وهذه الآثار في معظمها نظر من حيثُ ثبوتُها، وقد روي عن هؤلاء الصحابة ما يناقض هذه الآثار، وعلى فرض ثبوت الأخرى، فإنها تُحمل على صرف همم التابعين على العناية بالقرآن الكريم، فخافوا أن يكون الحديث مدوناً مع القرآن الكريم فيختلط على بعضهم، وهم في عصر قد انقطع فيه الوحي، ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيخشى عليهم الوقوع في الزلل.

ثمّ تبيّن لي أن نهي هؤلاء الصحابة الكرام – رضوان الله عليهم- عن الكتابة إنما كان متوجهاً إلى ما يُفتون به وما يرونه استنباطاً من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويدل على هذا قول عليّ رضي الله عنه على المنبر: «أعزم على كلِّ من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث يتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربّهم»[٢].

---

(١) ذكر الخطيب – رحمه الله- ذلك عن عبدالله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، (تقييد العلم: ص٣٨-٤٤).

(٢) ابن عبدالبر، جامع بيان العلم: (٦٣/١-٦٤). ورُوي ذلك أيضاً عن ابن عباس أنه كان يقول: «إنما ضلّ من كان قبلكم بالكتب» (جامع بيان العلم: ٦٥/١).

فهذا القول يبيّن لنا أن علياً رضي الله عنه إنما أراد ما كتبه عنه أصحابه من رأيه وفتاويه، وعلل ذلك بأن من كان قبلنا إنما قدّسوا كلام علمائهم فهلكوا، وليس المقصود أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأننا إذا لم نتّبع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن نتّبع إذن؟ وقوله: «كلام علمائهم» فيه دلالة واضحة على أنه أراد اجتهاداتهم، وهذا يدلّ على ورع الصحابة – رضوان الله عليهم- فإنهم من خلال معاشرتهم للنبيّ صلى الله عليه وسلم وفهمهم لكلامه وأن الأمم السابقة إنما أهلكت بسبب إعراضها عن كلام ربّ العزة، واتّبعوا كلام العلماء، فكانوا يوجهون التابعين إلى أن كلامهم ليس منزّلاً وقد يخطئون وقد يصيبون، ففروا بهذا الكلام من تقديس الناس لأقوالهم والإعراض عن كلام الله سبحانه وتعالى وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، واتّباع أقوالهم.

وقد أُثرَ عن الكثير منهم أنه إذا وجّه إليه سؤالٌ أنهم كانوا يحيلون على بعضهم البعض، ورعاً وتقوى، وخوفاً من الوقوع في الزلل في الفهم، ولئلا يُتخذ كلامه ديناً يُتعبد به، وهذه الخلافات في القضايا الاجتهادية التي نُقلت عنهم إنما كانت بحسب فهم كلّ واحد منهم.

وقد ثبت عن الصحابة الذين ورد النهي عنهم في كتابة الأحاديث، ورد عنهم أنهم قد كتبوا، وحثّوا على كتابة الأحاديث، ومنهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- فأخرج الدارمي، قال: أخبرنا أبو عاصم، قال: أخبرني ابن جريج، عن عبدالملك بن عبدالله بن أبي سفيان، عن عمّه عمرو بن أبي سفيان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: «قيدوا العلم بالكتاب»[1].

(١) سنن الدارمي (١٢٧/١). وأخرجه الخطيب أيضاً في «تقييد العلم» (ص٨٨) من طريق أبي عاصم، قال: حدّثنا ابن جريج، قال: حدّث عبدالملك بن عبدالله بن أبي سفيان به. وأخرجه

وروي ذلك عن ابنه عبدالله، فأخرج الدارمي، قال: أخبرنا مخلد بن مالك، قال: حدّثنا يحيى بن سعيد، قال: حدّثنا ابن جريج، قال: أخبرني عبدالملك بن عبدالله بن أبي سفيان الثقفي، عن ابن عمر أنه قال: «قيدوا هذا العلم بالكتاب»(١).

ورُوي ذلك أيضاً عن علي – رضي الله عنه-، وعن ابنه الحسن، وعن ابن عباس، وأنس، وغيرهم(٢).

والخلاصة أنه لم يثبت عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كتابة الأحاديث، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم، بل الثابت أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم أمر بالكتابة، فكتب بعض الصحابة ما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنهم لم يتوسعوا في ذلك، وهذا راجعٌ إلى قوة حافظتهم، ولم يروا أن الحاجة داعية إلى ذلك، وقد كانوا يتحرجون من فعل شيء لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما كتبوه إنما هو ما احتاجوا إليه في أمور حياتهم، مع التحديث أيضاً عند الحاجة، والذي نهى عنه عمر رضي الله عنه هو الإقلال من الرواية وعدم التوسع في ذلك خوفاً من الوقوع في الخطأ والزلل، والدخول في حديثه صلى الله عليه وسلم: «ومن كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار».

ومن هنا تتبيّن أيضاً عبقرية الإمام البخاريّ – رحمه الله- ودقة فهمه، إذ أنه لم يتعرض لأحاديث النهي عن الكتابة في صحيحة، وإنما ترجم في كتاب العلم باباً سمّاه «باب كتابة العلم»، وأخرج فيه الأحاديث الصحيحة في ذلك، ولو أنه –رحمه الله- رأى أنّ أحاديث النهي صحيحة أو حتى أنها منسوخة لبوّب لها، ثم لرجّح بينها، كما فعل غيره

ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٧٢/١) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن الضحاك بن مخلد، عن ابن جريج به.

(١) سنن الدارمي: (١٢٨/١).

(٢) الخطيب، تقييد العلم، (ص٨٩-٩٧).

من العلماء الذين صنّفوا، كالإمام الدارمي، والخطيب، وابـــن عبـــدالبر، فإنهم ذكروا باباً في من نهى عن الكتابة، ثم أتبعـــوه ببـــاب مـــن رأى الكتابة، أما البخاري فأعرض عن ذلك، وكان مذهبه هو الكتابة ولا نهي في ذلك، والله أعلم.

المبحث الثالث: الصحف الحديثية عند الصحابة

كان عدد من الصحابة رضي الله عنهم يكتبون أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو كان ثمة نهي لما كتبوا، وقد اشتهر ذلك عنهم، فنشأت الصحف الحديثية لبعض الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتهرت، وحدّثوا منها، وتداولها الناس من بعدهم، وخرّج أصحاب المصنفات منها.

المطلب الأول: الصحف الحديثية الصحيحة عن الصحابة –رضي الله عنهم-

●صحيفة الصدقة التي كتبها أبو بكر الصدّيق – رضي الله عنه-:

روى الإمام البخاري في «صحيحه» قال: حدثنا محمد بن عبداللَّهِ بن الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثُمَامَةُ بن عبداللَّهِ بن أَنَس: أَنَّ أَنَسًا حدّثه أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رضي الله عنه -كَتَبَ له هذا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إلى الْبَحْرَيْنِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرَّحِيمِ: هذه فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ التي فَرَضَ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم على الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ الله بها رَسُولَهُ فَمَنْ سُئِلَهَا من الْمُسْلِمِينَ على وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فلا يُعْطِ: في أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ من الْإِبِلِ فما دُونَهَا من الْغَنَمِ من كل خَمْسٍ شَاةٌ فإذا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إلى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فإذا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إلى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فإذا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إلى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ، فإذا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إلى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فإذا بَلَغَتْ يَعْنِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إلى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ، فإذا بَلَغَتْ إحْدَى وَتِسْعِينَ إلى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فإذا زَادَتْ على عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كل أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وفي كل خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَمَنْ لم يَكُنْ معه إلا أَرْبَعٌ من الْإِبِلِ فَلَيْسَ فيها صَدَقَةٌ إلا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فإذا بَلَغَتْ خَمْسًا من الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وفي صَدَقَةِ الْغَنَمِ في سَائِمَتِهَا إذا كانت أَرْبَعِينَ إلى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فإذا زَادَتْ على عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إلى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فإذا زَادَتْ على مِائَتَيْنِ إلى ثلاثمائة فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فإذا زَادَتْ على ثلاثمائة فَفِي كل مِائَةٍ شَاةٌ، فإذا كانت سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً

من أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فيها صَدَقَةٌ إلا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وفي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ فَإِنْ لم تَكُنْ إلا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فيها شَيْءٌ إلا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا»(١).

قلت: هذه الصحيفة قد خرّجها معظم المصنفين في السنن في أبواب كثيرة، وفي الصحاح والمسانيد، فهي أصل في مقادير الزكاة.

●**صحيفة عليّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه- في العقل وفِكاك الأسير وغيرهما:** هذه الصحيفة مشهورة عن عليّ – رضي الله عنه- وكانت معلقة بقبضة سيفه.

روى الإمام البخاريّ في «صحيحه» قال: حدّثنا محمدُ بنُ سلاَمٍ، قال: أخبرنا وكيعٌ، عن سفيانَ، عن مُطرِّفٍ، عن الشعبيِّ، عن أبي جُحيفةَ، قال: قلت لعليٍّ: هل عندكم كتابٌ؟ قال: «لا، إلا كتابُ الله أو

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، بَاب من بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وباب زكاة الغنم، (٥٢٧/٢). وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥٤٨/١-٥٤٩) من طريق موسى بن إسماعيل والنضر بن شُميل، كلاهما عن حماد بن سلمة، قال: «أخذت من ثمامة بن عبدالله بن أنس كتاباً زعم أن أبا بكر كتبه لأنس، وعليه خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه مصدقاً، وكتبه له فإذا فيه: هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها نبيه...»، فذكره. قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه هكذا، إنما تفرد بإخراجه البخاري من وجه آخر عن ثمامة بن عبدالله، وحديث حماد بن سلمة أصح وأشفى وأتم من حديث الأنصاري".

وأخرجه أحمد في «المسند» (١١/١) عن أبي كَامِلٍ، عن حَمَّاد بن سَلَمَةَ، به.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣١٨/٣) بعد أن ساق رواية حماد بن سلمة: "فوضح أن حماداً سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبة، وانتفى تعليل من أعله بكون عبدالله بن المثنى لم يتابع عليه".

فهمٌ أعطيَهُ رجلٌ مسلمٌ أو ما في هذه الصحيفة». قال: قلت فما في هذه الصحيفة؟ قال: «العقلُ، وفَكاكُ الأسير، ولا يُقتلُ مسلمٌ بكافر»(١).

وقال أيضاً: حدثنا قُتَيْبَةُ بن سَعِيدٍ، قال: حدثنا جَرِيرٌ، عن الْأَعْمَشِ، عن إبراهيم التَّيْمِيِّ، عن أبيه، قال: قال عَلِيٌّ - رضي الله عنه -: «ما عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرَؤُهُ إلا كِتَابُ اللَّهِ غير هذه الصَّحِيفَةِ. قال: فَأَخْرَجَهَا فإذا فيها أَشْيَاءُ من الْجِرَاحَاتِ وَأَسْنَانِ الْإِبِلِ، قال: وَفِيهَا: الْمَدِينَةُ حَرَمٌ ما بين عَيْرٍ إلى ثَوْرٍ فَمَنْ أَحْدَثَ فيها حَدَثًا أو آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يُقْبَلُ منه يوم الْقِيَامَةِ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يُقْبَلُ منه يوم الْقِيَامَةِ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بها أَدْنَاهُمْ فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يُقْبَلُ منه يوم الْقِيَامَةِ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ»(٢).

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم: (٥٤/١). وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب القسامة، باب سقوط القود من المسلم للكافر، (٢٢٠/٤) عن محمد بن منصور عن سفيان، به. وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص١٥) عن يزيد بن عطاء عن مطرّف، به.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب إِثْمِ من تَبَرَّأَ من مَوَالِيهِ: (٨٢٢٤/٦)، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، بَاب ما يُكْرَهُ من التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ في الْعِلْمِ، (٢٦٦١/٦) من طريق حفص بن غياث عن الأعمش. وأخرجه مسلم في كتاب الحج، (٩٩٤/٢)، وفي كتاب العتق، (١١٤٧/٢) من طريق أبي مُعَاوِيَةَ الضرير عن الْأَعْمَشِ، به. وأخرجه الترمذي في «الجامع» (٤٣٨/٤) عن هنّاد عن أبي معاوية، به. قال الترمذي: "وَرَوَى بَعْضُهُمْ عن الْأَعْمَشِ عن إبراهيم التَّيْمِيِّ عن الْحَارِثِ بن سُوَيْدٍ عن عَلِيٍّ نَحْوَهُ"، ثم قال: "هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وقد رُوِيَ من غَيْرِ وَجْهٍ عن عَلِيٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم".

وأخرج بعضه النسائي مفسراً في «السنن الكبرى»، كتاب القسامة، باب سقوط القود من المسلم للكافر، (٢٢٠/٤) من طريق قَتَادَةَ، عَن أَبِي حَسَّانَ الْأَعْرَجِ، عَنِ الْأَشْتَرِ، أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيٍّ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ تَفَشَّغَ بِهِمْ مَا يَسْمَعُونَ، فَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهِدَ إِلَيْكَ عَهْدًا فَحَدِّثْنَا بِهِ، قَالَ: مَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهْدًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ غَيْرَ

وفي رواية أخرى لمسلمٍ فيها: «لَعَنَ الله من ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، ولَعَنَ الله من سَرَقَ مَنَارَ الأرض، ولَعَنَ الله من لَعَنَ وَالِدَهُ، ولَعَنَ الله من آوَى مُحْدِثًا»(١).

وفي رواية لأحمد: «وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ أَعْطَانِيهَا رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فيها فَرَائِضُ الصَّدَقَةِ»(٢).

أَنَّ فِي قِرَابِ سَيْفِي صَحِيفَةً، فَإِذَا فِيهَا: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ».

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأضاحي، (١٥٦٧/٣)، وأحمد في «المسند» (١١٨/١) كلاهما من طريق شُعْبَة قال: سمعت الْقَاسِمَ بن أبي بَزَّةَ يُحدِّث عن أبي الطُّفَيْلِ قال: سُئِلَ عَلِيٌّ، أَخَصَّكُمْ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِشَيْءٍ؟ فقال: "ما خَصَّنَا رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِشَيْءٍ لم يَعُمَّ بِهِ الناس كَافَّةً إلا ما كان في قِرَابِ سَيْفِي هذا، قال: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ فيها: لَعَنَ الله من ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ...فذكره".

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، برقم (١٧) عن عَمْرُو بنِ مَرْزُوق، عن شُعْبَةَ، به.

وأخرج الحاكم في «المستدرك» (١٦٩/٤) من طريق عَبْدِالعَزِيزِ بن أَبِي حَازِمٍ، عَنِ العَلَاءِ، عَن أَبِيهِ، عَنْ هَانِئٍ مَوْلَى عَلِيٍّ ابنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: يَا هَانِئُ مَاذَا يَقُولُ النَّاسُ؟ قَالَ: يَزْعُمُونَ أَنَّ عِنْدَكَ عِلْمًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُظْهِرُهُ، قَالَ: دُونَ النَّاسِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَرِنِي السَّيْفَ فَأَعْطَيْتُهُ السَّيْفَ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ صَحِيفَةً فِيهَا كِتَابٌ، قَالَ: هَذَا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ وَلَعَنَ اللَّهُ الْعَاقَّ لِوَالِدَيْهِ وَلَعَنَ اللَّهُ مُنْتَقِصَ مَنَارِ الْأَرْضِ».

قلت: هانئ مولى علي مجهول لا يُعرف! وقد ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته في ذلك! وقال ابن حجر في «التقريب» (ص٥٧٠): "مقبول".

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١١٩/١) عن يحيى بن آدَمَ، عن شَرِيك، عن مُخَارِقٍ، عن طَارِقِ بن شِهَابٍ، قال: رأيت عَلِيًّا رضي الله عنه على الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ وَعَلَيْهِ سَيْفٌ حِلْيَتُهُ حَدِيدٌ، فَسَمِعْتُهُ يقول: "والله ما عِنْدَنَا كِتَابٌ نقرأه عَلَيْكُمْ إلا كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ أَعْطَانِيهَا رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فيها فَرَائِضُ الصَّدَقَةِ"، قال لِصَحِيفَةٍ مُعَلَّقَةٍ في سيفه.

قال ابن حجر في الجمع بين هذه الروايات: "والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه، والله أعلم"(١).

وقال في موضع آخر: "والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر فنقل كل راو بعضها"(٢).

وقال العيني: "فإن قلت: كيف الجمع بين هذه الأحاديث؟ قلت: الصحيفة كانت واحدة، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها، ونقل كل من الرواة ما حفظه"(٣).

•صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - «الصادقة»: كان عبدالله بن عمرو بن العاص ممن يكتبون عن النبي صلى الله عليه وسلم.

روى البخاري في «صحيحه» قال: حدثنا عَلِيُّ بن عبداللَّهِ – هو ابن المديني- قال: حدثنا سُفْيَانُ، قال: حدثنا عَمْرٌو – هو: ابن دينار -، قال: أخبرني وَهْبُ بن مُنَبِّهٍ، عن أَخِيهِ، قال: سمعت أَبَا هُرَيْرَةَ يقول: «ما من أَصْحَابِ النبيّ صلّى الله عليه وسلم أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عنه مِنِّي إلا ما كان من عبداللَّهِ بن عَمْرٍو فإنه كان يَكْتُبُ ولا أَكْتُبُ».

ورواه البزار في «مسنده» (١٥٠/٢) ثم قال: "ولا نعلم روى طارق بن شهاب عن علي إلا هذا الحديث، وطارق رجل قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم". قلت: هذا قد تفرد به شَريك القاضي وهو ضعيف.

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٢٠٥/١).

(٢) ابن حجر، فتح الباري: (٨٥/٤).

(٣) العيني، عمدة القاري: (١٦١/٢).

قال البخاري: "تَابَعَهُ مَعْمَرٌ عن هَمَّامٍ عن أبي هُرَيْرَةَ"(١).

وروى محمّد بن إِسْحَاقَ، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عن الْمُغِيرَةِ بن حَكِيمٍ وَمُجَاهِدٍ: أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يقول: «ما كان أَحَدٌ أَحْفَظَ لِحَدِيثِ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنِّي إِلَّا ما كان من عبداللَّهِ بن عَمْرٍو؛ فَإِنِّي كُنْت أَعِي بِقَلْبِي وكان يَعِي بِقَلْبِهِ وَيَكْتُبُ بيده، اسْتَأْذَنَ النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فَأَذِنَ له»(٢).

قلت: هذا إسناد ضعيف، تفرد به ابن إسحاق، ضعفّه بعض أهل العلم، وحسّن حديثه بعضهم، وهو صدوق كبير، له مناكير تُستنكر عليه، وهذا منها؛ لأنه خالف فيه الصحيح عن أبي هريرة.

ورواه ابن إسحاق عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَكْتُبُ مَا أَسْمَعُ مِنْكَ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قُلْتُ: فِي الرِّضَا وَالسُّخْطِ؟ قَالَ: "نَعَمْ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَقُولَ فِي ذَلِكَ إِلَّا حَقًّا"»(٣).

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم: (٥٤/١). ورواية همام رواها رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٥٩/١١) عن معمر عن همام بن منبه، به نحوه. قال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٩٢/٢) بعد أن رواها من طريق عبدالرزاق: "هذا إسناد صحيح على شرط مسلم".

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٢٠/٤) من طريق أَسَد وإِبْرَاهِيم بن بَشَّارٍ، عن سُفْيَان بن عيينة، عن عَمْرٍو، عن وَهْبِ بن مُنَبِّهٍ، عن أَخِيهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، به.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣١٨/٤) من طريق أحمد بن خالد الوهبيّ، والرامهرمزيّ في «المحدِّث الفاصل» (ص٣٦٩) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، كلاهما عن ابن إسحاق، به.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٧/٢) عن يزيد بن هارون ومحمد بن يزيد، كلاهما عن ابن إسحاق، به. وقد أفاض الخطيب في تخريج روايات هذا الحديث في كتابه «تقييد العلم» (ص٧٤-٨٢) من طرق كثيرة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وهذا هو اللفظ المحفوظ عن عمرو بن شعيب عن المغيرة ومجاهد، مما يدلّ على أن ابن إسحاق كان يضطرب فيه.

رواه عبدالرحمن بن سُلَيْمَانَ، عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ: أَنَّ شُعَيْبًا حدّثه وَمُجَاهِدًا، عن عبداللَّهِ بن عمرو - رضي الله عنهما – قال: قُلْت يا رَسُولَ اللَّهِ: أَكْتُبُ ما سَمِعْت مِنْك؟ قال: نعم، قُلْت: عِنْدَ الْغَضَبِ وَالرِّضَاءِ؟ قال: إنَّهُ لاَ يَنْبَغِي أَنْ أَقُولَ إلَّا حَقًّا.

وروى عَبْدَالرحمن بن سُلَيْمَانَ أيضاً عن عُقَيْلِ بن خَالِدٍ، عن عمرو بن شعيب، عن الْمُغِيرَةِ بن حكيم: أَنَّهُ سمع من أبي هُرَيْرَةَ، فذكر نَحْوًا من ذلك(١).

قلت: هكذا رواه عمرو بن شعيب، ورواه أيضاً – كما سبق – عن أبيه عن جده، والحديث فيه اضطراب!!

---

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣١٩/٤) من طريق ابن وهب عن عبدالرحمن، به. وانظر «تقييد العلم» (ص٧٩، و٨٣).

قال الطحاوي: "فَفِي هذه الآثَارِ الإِبَاحَةُ لِكِتَابَةِ الْعِلْمِ وَخِلَافٌ لِحَدِيثِ أبي سعيد الذي ذَكَرْنَاهُ في أَوَّلِ هذا الْبَابِ، وَهَذَا أَوْلَى بِالنَّظَرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عز وجل قال في الدَّيْنِ: {وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أو كَبِيرًا إلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا}، فلما أَمَرَ اللَّهُ عز وجل بِكِتَابَةِ الدَّيْنِ خَوْفَ الرَّيْبِ كان الْعِلْمُ الذي حِفْظُهُ أَصْعَبُ من حِفْظِ الدَّيْنِ أَحْرَى أَنْ تُبَاحَ كِتَابَتُهُ خَوْفَ الرَّيْبِ فيه وَالشَّكِّ، وَهَذَا قَوْلُ أبي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمْ اللَّهُ تَعَالَى، وقد روى في ذلك أَيْضًا عَمَّنْ بَعْدَ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ما يُوَافِقُ هذا".

وقد ذكر الذهبي هذه الروايات في «سير اعلام النبلاء» (٨٧/٣-٨٩) وكأنه مَال إلى قبولها، وقال: "وهو دالّ على أن الصحابة كتبوا عن النبي صلى الله عليه وسلم بعض أقواله، وهذا علي رضي الله عنه كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في صحيفة صغيرة قرنها بسيفه، وقال عليه السلام: اكتبوا لأبي شاه، وكتبوا عنه كتاب الديات فرائض الصدقة وغير ذلك".

وقد يُشكل على قول أبي هريرة السابق أنه: "لم يكن أحد أَكْثَرَ حَدِيثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم مِنِّي إلا ما كان من عبداللَّهِ بن عَمْرٍو فإنه كان يَكْتُبُ ولا أَكْتُبُ" أنّ حديثه أكثر من حديث عبدالله بن عمرو، فله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة آلاف وثلاث مائة حديث، ووجد لعبدالله بن عمرو سبعمائة حديث، وكذلك قد دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالحفظ فما سمع شيئاً ونسيه؟!!

وأشار إلى الجواب عن هذا العيني، فقال: "وإنما قلّت الرواية عنه مع كثرة ما حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه سكن مصر، وكان الواردون إليها قليلاً بخلاف أبي هريرة، فإنه استوطن المدينة، وهي مقصد المسلمين من كل جهة، وقيل: كان السبب في كثرة حديث أبي هريرة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بعدم النسيان، والسبب في قلة حديث عبدالله بن عمرو هو أنه كان قد ظفر بحمل من كتب أهل الكتاب، وكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه كثير من التابعين، والله أعلم"(١).

قلت: هذا الجواب فيه بعد! ويُحتمل أن أبا هريرة – رضي الله عنه- وهو في مقام الافتخار هنا، أراد ما سمعه هو من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة؛ لأنه من المعروف أنه أسلم متأخراً وقد سمع أشياء كثيرة من الصحابة الآخرين، فليس كل شيء سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، وعليه فإنه قصد الفترة الزمنية منذ أن

(١) العيني، عمدة القاري: (١٦٩/٢).

أسلم حتى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان ملازماً لـه ويعـيش مع أهل الصفة في المسجد، والله اعلم.

فقد ثبت عن عبـدالله بـن عمـرو أنـه كـان يكتـب حـديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان عنده صحيفة يُسمّيها: «الصادقة» كما رُوي عنه. ومنها يروي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جـدّه مـع الاختلاف بين أهل العلم في الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب من هـذه الصحيفة!

روى الدارمي قال: أخبرنـا محمـد بـن سَـعِيدٍ – هـو: ابـن الأصبهاني -، قال: أخبرنا شَرِيكٌ، عن لَيْثٍ، عن مُجَاهِدٍ، عن عبداللَّهِ بن عَمْرٍو قال: «ما يُرَغِّبُنِي في الْحَيَاةِ إلا الصَّادِقَةُ وَالْوَهْطُ، فَأَمَّا الصَّـادِقَةُ فَصَحِيفَةٌ كَتَبْتُهَا من رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وأما الْوَهْطُ فَأَرْضٌ تَصَدَّقَ بها عَمْرُو بن العَاصِ كان يَقُومُ عليها»(١).

وروى إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيدالله، عن مجاهد، قـال: أتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت فرشه، فمنعني، قلت: ما كنت تمنعني شيئاً! قال: «هذه الصـادقة، هـذه مـا سـمعت مـن

(١) سنن الدارمي: (١٣٨/١). ورواه البزار في «مسنده» (٣٧٤/٦) من طريق فُضـيل بـن عبدالوهاب القنَّاد، عن شريك بن عبدالله الكوفي القاضي، عن ليث بن أبـي سُـليم، عـن طاوس، عن عبدالله، به، نحوه. والخطيب في «تقييد العلم» (ص٨٤) من طريق محمد بن الصلت عن شريك مثله. ورواه أيضاً من طريق عنبسة بن سعيد ابن الضرّيس الكـوفي، عن ليث، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، نحوه.
قال البزار: "وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَاحَ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ عَنْهُ".

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليس بيني وبينه أحد، إذا سلمت لي هذه وكتاب الله تبارك وتعالى والوَهط، فما أبالي ما كانت عليه الدنيا»[١].

قلت: تابع إسحاق ليث بن أبي سُليم عن مجاهد، ولكن ليثاً ضعيف جداً، تركه بعض أهل العلم! وإسحاق بن يحيى متروك الحديث![٢].

والغريب أن تأتي تسمية هذه الصحيفة بالصادقة من قِبَل هذين الضعيفين؟! ولا يعرف ذلك أهل مصر، وأهل بيته، فالله أعلم.

وروى إِسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيِّ، عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْحُبْرَانِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَاللهِ بنَ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَلْقَى بَيْنَ يَدَيَّ صَحِيفَةً، فَقَالَ: «هَذَا مَا كَتَبَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَظَرْتُ فِيهَا، فَإِذَا فِيهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلِّمْنِي مَا أَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، قُلْ: اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ، وَأَنْ أَقْتَرِفَ عَلَى نَفْسِي سُوءًا، أَوْ أَجُرَّهُ إِلَى مُسْلِمٍ»[٣].

قال الترمذي: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ".

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٧٣/٢) عن معن بن عيسى عن إسحاق، نحوه. والخطيب في «تقييد العلم» (ص٨٤) من طريق سعيد بن سليمان عن إسحاق بن يحيى، به.

(٢) انظر: الجرح والتعديل: (٢٣٦/٢)، والكامل: (٣٣٢/١) و(٨٧/٦)، والمجروحين: (٢٣١/٢).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٩٦/٢) عن خَلَف بن الْوَلِيد. والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٤١٣) عن خطاب بن عثمان. والترمذي في «الجامع» (٥٤٢/٥) عن الحسن بن عرفة، ثلاثتهم عن إسماعيل بن عياش، به.

قلت: تفرد به إسماعيل بن عيّاش، وفي حديثه اضطراب! والحديث فيه نكارة! وله طريق آخر مصري من حديث حُيي بن عبدالله عن أبي عبدالرحمن الحبلي عن عبدالله بن عمرو: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول[١]، وآخر كوفي من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي بكر الصديق مرسلاً[٢].

وهذا معروف من حديث أبي هريرة. رواه شعبة عن يعلى بن عطاء، عمرو بن عاصم، عن أبي هريرة: أن أبا بكر قال: يا رسول الله، أخبرني بشيء أقوله، فذكره[٣].

●**صحيفة سعد بن عُبادة - رضي الله عنه -**: وُجدت بعض الكتب لسعد بن عبادة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أهل العلم يروون منها.

قال الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: أخبرنا عبدالعَزِيزِ بن مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن رَبِيعَةَ بن أبي عبدالرحمن، عن سَعِيدِ بن عَمْرِو بن شُرَحْبِيلَ بن سَعِيدِ بن سَعْدِ بن عُبَادَةَ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: «وَجَدْنَا في كُتُبِ سَعْدِ بن عُبَادَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم قَضَى بِالْيَمِينِ مع الشَّاهِدِ».

قال الشَّافِعِيُّ: وَذَكَرَ عبدالعَزِيزِ بن الْمُطَّلِبِ، عن سَعِيدِ بن عَمْرٍو، عن أبيه قال: «وَجَدْنَا في كُتُبِ سَعْدِ بن عُبَادَةَ يَشْهَدُ سَعْدُ بن عُبَادَةَ أَنَّ

(١) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (ص١٠٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤/١).

(٣) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص١١٣).

رَسُولَ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم أَمَرَ عَمْرَو بن حَزْمٍ أَنْ يَقْضِيَ بِالْيَمِينِ مع الشَّاهِدِ»[١].

وقد أشار أهل العلم أن سعيد بن عمرو صاحب الوجادات في كتب سعد بن عبادة[٢].

هذه هي الصحف الحديثية التي صحت عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما كتبوه عنه، وعدم وصول غيرها إلينا لا يعني أنها هي التي كتبت في زمنه صلى الله عليه وسلم، وهذه الصحف تثبت ثبوتاً قطعياً على أن كتابة الحديث وتدوينه كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

هذا وقد عدّ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي من الصحابة ممن له صحيفة أو نسخة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ممن كتب الحديث: اثنين وخمسين صحابياً[٣]! وكثير من النصوص التي ذكرها لا تدل على أنّ بعضهم قد كتب، وإنما تدل على أنهم جوّزوا الكتابة فقط وأذنوا بها، أو بعثوا برسائل إلى بعضهم البعض فيها حديث أو مسألة علمية أو غير ذلك.

---

(١) الشافعي، كتاب «الأم» (٦/٢٥٤-٢٥٥). ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٧١) من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي، به. ورواه أبو عوانة في «مسنده» (٤/٥٨) من طريق معن بن عيسى وعبدالله بن محمد عن عبدالعزيز بن المطلب، عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل، عن سعيد بن سعد بن عبادة، قال: وجدت في كتب سعد بن عبادة أن عمارة بن حزم شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد. ورواه من طريق الحميدي عن عبدالعزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن ابن سعد بن عبادة أنه وجد في كتب سعد، فذكره.

(٢) ابن حبان، كتاب «الثقات»: (٦/٢٨).

(٣) الأعظمي، محمد مصطفى، «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»: (١/٩٢-١٤٢).

●**صحيفة سَمُرَة بن جُندب - رضي الله عنه-**: هذه هي الصحيفة التي قيل إن الحسن البصري يروي منها.

قال ابن عون: "وجدت عند الحسن كتاب سمرة، فقرأته عليه"(١).

وقد اختلف أهل العلم في سماع الحسن البصري من سمرة، فأنكر ذلك ابن معين وقال بأنه لم يسمع منه، وإنما يروي عنه من صحيفة، ونقل ذلك أيضاً عن شعبة.

قال عبّاس الدوري: سمعت يحيى يقول: قال أبو النضر هاشم بن القاسم، عن شعبة، قال: "لم يسمع الحسن من سمرة"(٢).

وقال: سمعت يحيى يقول: "لم يسمع الحسن من سمرة شيئاً، هو كتاب".

قال يحيى في حديث الحسن عن سمرة: "من قتل عبده قتلناه"، قال: "ذاك في سماع البغداديين ولم يسمع الحسن من سمرة"(٣).

ومن أهل العلم من قيّد سماعه من سمرة بحديث واحد فقط.

قال النسائي: " الحسن عن سمرة كتاباً، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة"(٤).

وخالف ذلك ابن المديني والبخاري وغيرهما.

قال علي بن المديني: "وقد روى سمرة أكثر من ثلاثين حديثاً مرفوعاً وغيرها، والحسن قد سمع من سمرة؛ لأنه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهُر ومات سمرة في عهد زياد"(٥).

---

(١) الطبري، ابن جرير، «التفسير»: (٨٧/٦). والحاكم، «المستدرك» (١٤٠/٤).

(٢) ابن معين، يحيى، «التاريخ – رواية الدوري»: (٢٢٠/٤).

(٣) ابن معين، يحيى، «التاريخ – رواية الدوري»: (٢٢٩/٤).

(٤) ابن المديني، علي، «العلل»: (ص٥٣).

(٥) النسائي، «السنن الكبرى»، باب فضل الغسل: (٥٢٢/١).

وقال البخاري: قال علي: "وسماع الحسن من سمرة صحيح"[١].

وقال الترمذي: قال محمد – يعني البخاري-: "وسماع الحسن من سمرة بن جندب صحيح، وحكى محمد عن علي بن عبدالله أنه قال مثل ذلك"[٢].

قلت: الصواب أنه سمع منه إن شاء الله.

وسواء سمع منه أم لا، فإنه كان لسمرة صحيفة كانت عند الحسن البصري، وقد روى الطبراني أحاديث للحسن بن أبي الحسن البصـــري عن سَمُرَةَ بن جُنْدبٍ - رضي اللَّهُ عنه-[٣].

(١) البخاري، «التاريخ الكبير»: (٢٨٩/٢).

(٢) الترمذي، «العلل»: (٣٨٦/١).

(٣) الطبراني، «المعجم الكبير»: (١٩٣/٧-٢٢١).

المطلب الثاني: الصحف الحديثية التي لم تصح عن الصحابة – رضي الله عنهم-

ثبت عن بعض الصحابة أنهم كتبوا أو أجازوا الكتابة، ورُوي عن بعضهم أن لهم صحفاً، ولكن ذلك لم يثبت حديثياً! ومن هذه الصحف:

●**صحيفة أنس بن مالك - رضي الله عنه-**: روى مسلم في «صحيحه» قال: حدثنا شَيْبَانُ بن فَرُّوخَ، قال: حدثنا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابن الْمُغِيرَةِ-، قال: حدثنا ثَابِتٌ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ، قال: حدثني مَحْمُودُ بن الرَّبِيعِ، عن عِتْبَانَ بن مَالِكٍ، قال: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيتُ عِتْبَانَ، فقلت: حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ، قال: أَصَابَنِي في بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ فَبَعَثْتُ إلى رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَنِّي أُحِبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتُصَلِّيَ في مَنْزِلِي فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى، قال: فَأَتَى النبي صلى الله عليه وسلم وَمَنْ شَاءَ الله من أَصْحَابِهِ، فَدَخَلَ وهو يُصَلِّي في مَنْزِلِي وَأَصْحَابُهُ يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَسْنَدُوا عُظْمَ ذلك وَكُبْرَهُ إلى مَالِكِ بن دُخْشُمٍ، قالوا: وَدُّوا أَنَّهُ دَعَا عليه فَهَلَكَ وَوَدُّوا أَنَّهُ أَصَابَهُ شَرٌّ فَقَضَى رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ، وقال: أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَنِّي رسول اللَّهِ؟ قالوا: إنه يقول ذلك، وما هو في قَلْبِهِ! قال: لَا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَنِّي رسول اللَّهِ فَيَدْخُلُ النَّارَ أو تَطْعَمَهُ. قال أَنَسٌ: فَأَعْجَبَنِي هذا الْحَدِيثُ، فقلت لِابْنِي: اكْتُبْهُ، فَكَتَبَهُ».

قال مسلم: حدثني أبو بَكْرِ بن نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ، قال: حدثنا بَهْزٌ، قال: حدثنا حَمَّادٌ، قال: حدثنا ثَابِتٌ، عن أَنَسٍ، قال: حدثني عِتْبَانُ بن مَالِكٍ: أَنَّهُ عَمِيَ فَأَرْسَلَ إلى رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فقال: تَعَالَ فَخُطَّ لي مَسْجِدًا فَجَاءَ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَجَاءَ قَوْمُهُ وَنُعِتَ

رَجُلٌ منهم يُقَالُ له: مَالِكُ بن الدُّخْشُمِ، ثُمَّ ذَكَرَ نحو حديث سُلَيْمَانَ بن الْمُغِيرَةِ[١].

قلت: فهذا يدلّ على أن الصحابة كانوا يكتبون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن هذا لا يعني أن لأنس بن مالك صحيفة في ذلك.

وقد روى الخطيب بإسناده إلى نُعيم بن حماد، قال: حدثنا بقية بن الوليد ومحمد بن شعيب بن شابور، عن عتبة بن أبي حكيم الأزدي، عن هبيرة بن عبدالرحمن - قال أحدهما: عن أبيه، وقال الآخر: عن رجل، قال: كنا إذا أتينا أنس بن مالك وكثرنا عليه، أخرج إلينا مجال من كتب، فقال: «هذه كتب سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وقرأناها عليه».

قال الخطيب: "وروى هذا الحديث عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي المعروف بدحيم والعباس بن الوليد بن مزيد البيروتي عن محمد بن شعيب فلم يذكرا بين هبيرة وبين أنس احداً، وكذلك رواه صدقة بن خالد عن عتبة بن أبي حكيم"، ثم ساق الخطيب هذه الروايات[٢].

قلت: تفرد بهذا الحديث عتبة بن أبي حكيم، ورواه على عدة أوجه، رواه عن هبيرة بن عبدالرحمن عن أبيه عن أنس، ورواه عن هبيرة عن رجل عن أنس، ورواه عن هبيرة عن أنس ليس بينهما أحداً!!

وعتبة ليّنه بعض أهل العلم، وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث.

قال ابن معين: "ضعيف"، وقال مرة: "ثقة". وليّنه أحمد. وقال أبو حاتم: "صالح". وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال مرة: "ضعيف".

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الجمعة: (١/٦١-٦٢).

(٢) الخطيب، تقييد العلم: (ص٩٥).

وذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال: "أرجو أنه لا بأس به". وذكر هذا الحديث من منكراته![١].

وساقه الذهبي أيضاً في ترجمته، ثم قال: "قلت: هذا بعيدٌ من الصحة"[٢].

●**صحيفة أبي هريرة - رضي الله عنه-**: قد سبق الحديث عن أبي هريرة أنه لم يكن يكتب وقد تميز عنه عبدالله بن عمرو بن العاص بالكتابة فقط! وعليه فما جاء من معارضة ذلك بأنه كان عنده بعض الصحف أو أنه كان يكتب فلا يصح!

أخرج الحاكم في «المستدرك» من طريق عُبَيْدِاللَّهِ بن أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ حَسَنِ بنِ عَمْرِو بنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَحَدَّثْتُ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِحَدِيثٍ فَأَنْكَرَهُ، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْكَ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ سَمِعْتَهُ مِنِّي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدِي»، فَأَخَذَ بِيَدِي إِلَى بَيْتِهِ فَأَرَانَا كُتُبًا كَثِيرَةً مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدَ ذَلِكَ الْحَدِيثَ فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنِّي إِنْ كُنْتُ قَدْ حَدَّثْتُكَ بِهِ فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدِي»[٣].

قال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: "هذا منكرٌ لم يصح"!

وقال ابن عبدالبر: "هذا خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَكْتُبُ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عَمْرٍو كَتَبَ،

---

(١) ابن عدي، الكامل: (٣٥٧/٥).

(٢) الذهبي، الميزان: (٣٧/٥).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»: (٥٨٤/٣) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم عن ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيدالله بن أبي جعفر، به. ورواه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٣٢٤/١).

وَحَدِيثُهُ ذَاكَ أَصَحُّ فِي النَّقْلِ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتُ إِسْنَادًا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ قَدْ يَسُوغُ التَّأَوُّلُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا"[١].

وقال ابن حجر: "سند هذا ضعيف"[٢].

وروى الطحاوي في «شرح معاني الآثار» من طريق شُعَيْبِ بن إِسْحَاقَ الدِّمَشْقِيِّ، عن عِمْرَانَ بن حُدَيْرٍ، [عَن أَبِي مِجْلَزٍ]، عن بَشِيرِ بن نَهِيكٍ، قال: «كُنْت آخُذُ الْكُتُبَ من أبي هُرَيْرَةَ فَأَكْتُبُهَا، فإذا فَرَغْت قَرَأْتهَا عليه، فَأَقُولُ الذي قَرَأْته عَلَيْك: أَسَمِعْته من رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فيقول: نعم»[٣].

قلت: فهذا يدلّ على أنه كان عند أبي هريرة كتبٌ!

ولكن قد رُوي هذا الحديث بغير هذا اللفظ: رواه وكيع وأبو عاصم عن عمران بن حدير، عن لاحق أبي مجلز، عن بشير بن نهيك، قال: كنت كتبت عن أبي هريرة كتاباً، فلما أردت أن أفارقه، قلت: يا أبا هريرة، إني كتبت عنك كتاباً، فأرويه عنك؟ قال: نعم[٤].

قلت: وهذا هو الصواب في هذا الأثر، فالذي كان يكتب هو بشير، ولا يثبت أن أبا هريرة كتب شيئاً.

وروى حاتم بن إسماعيل المدني، عن عبدالحميد بن جعفر الأنصاري، عن عُبيدالله بن أبي جعفر، عن زوج أمّه: «أنه قال لأبي هريرة: كيف حديث كنت حدثتنيه في كذا وكذا؟ قال أبو هريرة: ما أذكر

---

(١) ابن عبدالبر، «جامع بيان العلم وفضله»: (٣٢٤/١).

(٢) ابن حجر، «فتح الباري»: (٢١٥/١).

(٣) الطحاوي، «شرح معاني الآثار»: (٣٢٠/٤).

(٤) رواه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال»: (٢١٤/١)، وأبو خيثمة في «كتاب العلم» (ص٣٥) كلاهما عن وكيع، ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص٢٨٢) عن أبي عاصم، كلاهما عن عمران، به.

أني حدثتك هذا! فانطلق إلى البيت؛ فإني لا أحدث حديثاً إلا هو عندي مكتوب فانطلقت معه فأخرج صحيفة صغيرة فيها ذلك الحديث وحده».

قال ابن عساكر: "ووجه الجمع بين هذه الحكاية والتي قبلها أن أبا هريرة كان لا يكتب في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويتّكل على حفظه لما خصه به رسول الله صلى الله عليه وسلم من بسط ردائه كما تقدم، ثم كتب بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان حفظه عنه، ولولا أنه كان مكتوباً عنده لم يمكنه تقديره بوعاءين وثلاث جرب على ما بينا على أن حكاية ابن منبه أصح إسناداً من التي بعدها، والله أعلم(١).

قلت: هذا حكاية منكرة!

وحاتم وعبدالحميد كلاهما من أهل الصدق ويَهمان، وزوج أمّ عبيدالله مجهول!! فلا يحتج بهذه الحكاية.

ولا يوجد دليل على أن أبا هريرة كان يكتب بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وأما تقدير الوعاءين فلا يدل على أنه كتب شيئاً. وما أشار إليه ابن عساكر من حكاية وهب بن منبه هو ما رواه عن أخيه قال: سمعت أبا هريرة يقول: «ما من أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب».

●**صحيفة ابن عبّاس - رضي الله عنه-**: روى حَفْصُ بن عُمَرَ العَدَنِيُّ قال: حدثنا الحَكَمُ بن أَبَانَ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاس: «أَنَّ نَاسًا من أَهْلِ الطَّائِفِ أَتَوْهُ بِصُحُفٍ من صُحُفِهِ لِيَقْرَأَهَا عليهم، فلما أَخَذَهَا

(١) ابن عساكر «تاريخ دمشق»: (٣٤٢/٦٧).

لم يَنْطَلِقْ، فقال: إنِّي لَمَّا ذَهَبَ بَصَرِي بَلِهْت فاقرؤوها عَلَيَّ وَلاَ يَكُنْ في أَنْفُسِكُمْ من ذلك حَرَجٌ، فإن قِرَاءَتَكُمْ عَلَيَّ كَقِرَاءَتِي عَلَيْكُمْ»[١].

قلت: هذه الرواية لا تدلّ على أن هذه الصحف أو الكتب قد كتبها ابن عبّاس، والظاهر أنها كُتبت عنه وهو يحدِّث، وقد روى طَاوُسٍ قال: "كان سَعِيدُ بن جُبَيْرٍ يَكْتُبُ عِنْدَ ابن عَبَّاسٍ، فَقِيلَ له: إنَّهُمْ يَكْتُبُونَ، فقال: يَكْتُبُونَ. وكان أَحْسَنَ شَيْءٍ خُلُقًا"[٢].

●**صحيفة عبدالله بن عمر - رضي الله عنه -**: روى شُعَيْبُ بنُ رُزَيْقٍ، عن عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَن أَبِي عَبْدِالرَّحْمنِ المُقْرِئ، قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيَّ عَبْدُاللَّهِ بنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - **صَحِيفَةً صَغِيرَةً** فَقَالَ: هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتُ أَمْلَاهُنَّ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «فِيهِنَّ خَيْرٌ كَثِيرٌ»: «اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَقْتَرِفَ عَلَى نَفْسِي سَيِّئَةً أَوْ أَجُرَّهَا إِلَى مُسْلِمٍ»[٣].

---

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٣١٩/٤) عن صالح بن عبدالرحمن عن حفص، به. وأخرجه الترمذي، «العلل الصغير»: (ص٧٥١) عن عَلِيِّ بن الْحُسَيْنِ بن وَاقِدٍ، عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم، عن يَزِيدَ النَّحْوِيِّ عن عِكْرِمَةَ: «أنّ نفراً قدموا على ابن عباس من أَهْلِ الطَّائِفِ بكتبٍ من كتبه، فجعل يقرأ عليهم، فيقدم ويؤخر! فقال: إني بَلِهْت لهذه المصيبة، فاقرءوا عَلَيَّ؛ فإن إقراري به كَقِرَاءَتِي عَلَيْكُمْ». وأبو عصمة متهم بالكذب!

(٢) الطحاوي، «شرح معاني الآثار»: (٣١٩/٤).

(٣) أخرجه الطبراني في كتاب «الدعاء»: (ص٤٢٩) عن مُحَمَّدِ بن عَبْدوسِ بنِ كَامِلٍ، عن الْفَضْلِ بنِ سَهْلٍ الْأَعْرَجِ، عن مُعَلَّى بن مَنْصُورٍ، عن شُعيب، به.

ورواه كنانة بن جبلة، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن أبي عبدالرحمن المقرئ، به[١].

قلت: هذا حديث منكر! عطاء الخراساني ضعيف، وشعيب بن رُزيق الشامي أبو شيبة المقدسي نزيل طرطوس، وثقه الدارقطني، وليّنه غيره، وعثمان بن عطاء ضعيف.

قال أبو حاتم في حديث كنانة: "هذا حديث مضطرب، وكنانة بن جبلة محلّه الصدق".

قلت: بل كذّبه ابن معين، وضعفه غيره[٢].

وقال ابن حبّان: "كان مرجئاً يقلب الأخبار، وينفرد عن الثقات بالأشياء المعضلات"[٣].

●**صحيفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه-**: روى إِسْمَاعِيلُ بنُ إِسْحَاقَ القاضي، قال: حدثنا إِسْحَاقُ بنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ، قال: حدثنا عَبْدُاللَّهِ بنُ عُمَرَ – العُمري-، عَن نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ: أَنَّهُ وَجَدَ فِي قَائِمِ سَيْفِ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - **صَحِيفَةً** فِيهَا: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي عَشْرٍ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ»[٤].

---

(١) ابن أبي حاتم، «العلل»: (٢٠٢/٢).

(٢) ابن معين، «التاريخ – رواية عثمان الدارمي»: (ص١٩٦). وانظر: الكامل: (٧٥/٦)، والميزان: (٥٠٢/٥).

(٣) ابن حبان، «كتاب المجروحين»: (٢٢٩/٢).

(٤) أخرجه الخطيب في «الكفاية في علم الرواية»: (ص٣٥٣) عن الحسَن بن أَبِي بَكْرِ بنِ شَاذَانَ، عن أَحْمَد بن سَلْمَانَ الْفَقِيه النَّجَّاد، عن إسماعيل بن إسحاق، به.

ورواه البيهقي عن أبي نصر عمر بن عبدالعزيز بن قتادة وأبي بكر محمد بن إبراهيم المشاط، قالا: أنبأ أبو عمرو بن مطر، قال: حدثنا محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس، قال: أنبأنا إسحاق بن محمد الفروي، قال: حدثنا عبدالله بن عمر، عن المثنى بن أنس، عن أبيه أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل كتاب وجد في قائم سيف عمر - رضي الله عنه - في الصدقة حتى انتهى إلى الرقة، وفيه: بين الفريضتين عشرون درهماً أو شاتان قيمتهما عشرة دراهم عشرة دراهم.

قال البيهقي: "هذا حديث أبي نصر، وفي رواية المشاط: عن المثنى بن أنس عن أبيه عن أنس بن مالك، وهذا أشبه؛ فإن المثنى بن عبدالله بن أنس نُسب إلى جدّه، وهذه الرواية هي التي ذكرها الشافعي عن القاسم بن عبدالله، وقد روينا الحديث من حديث ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس من أوجه صحيحة، وروياه عن سالم ونافع موصولاً ومرسلاً، ومن حديث عمرو بن حزم موصولاً، وجميع ذلك يشد بعضه بعضاً"(١).

قلت: كذا اضطرب فيه إسحاق بن محمد الفروي المدني! وكان – رحمه الله- صدوقاً إلا أنه كفّ بصره، فصار يتلقّن(٢). وقد تساهل

(١) البيهقي، «السنن الكبرى»: (٤/٩٠).

(٢) ابن أبي حاتم، «تهذيب الكمال»: (٢/٤٧٢).

البيهقي في تقوية هذه الرواية بأخرى صحيحة[١]، فهذه الرواية شاذة ولا يصح ذكر عمر – رضي الله عنه- فيها.

وقد أخرج البيهقي نفسه - بعد هذه الرواية في الباب الذي يليه – من طريق ابن وهب، قال: أخبرني يحيى بن عبدالله بن سالم بن عبدالله بن عمر، قال: **ذُكر لنا أنه** كان مع سيف عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أمر العقول، وفي السنّ: إذا اسودت عقلها كاملاً وإذا طرحت بعد ذلك ففي عقلها مرة أخرى.

قال البيهقي: "وهذا منقطع".

●**صحيفة عائشة - رضي الله عنها-**: روى عَبْدُ الْأَعْلَى بنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وعَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَقَدْ نَزَلَتْ آيَةُ الرَّجْمِ، وَرَضَاعَةُ الْكَبِيرِ عَشْرًا، وَلَقَدْ **كَانَ فِي صَحِيفَةٍ** تَحْتَ سَرِيرِي، فَلَمَّا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَشَاغَلْنَا بِمَوْتِهِ، دَخَلَ دَاجِنٌ فَأَكَلَهَا»[٢].

قال الطبراني: "لم يَرْوِ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بنِ الْقَاسِمِ إِلَّا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ".

---

(١) كالرواية التي أخرجها البخاري في «صحيحه» (٥٢٧/٢) من طريق ثُمَامَة بن عبداللَّهِ بن أَنَس: أَنَّ أَنَسًا حدّثه أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رضي الله عنه - كَتَبَ له هذا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إلى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرَّحِيمِ، هذه فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ، الحديث. وقد مرّ ذكره.

(٢) أخرجه ابن ماجة في «السنن»، كتاب النكاح، باب رضاع الكبير، (٦٢٥/١) عن أبي سلمة يحيى بن خلف. والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٢/٨) عن محمود بن محمد الواسطيّ عن يحيى بن خلف. والدارقطني في «السنن» في كتاب الرضاع، (١٧٩/٤) عن أبي حامد محمد بن هارون عن محمد بن يحيى القطعي. والبيهقي في «المعرفة» (٩١/٦) من طريق الدارقطني، كلاهما (يحيى بن خلف ومحمد بن يحيى) عن عبدالأعلى، به.

وقال البيهقي: "هَكَذَا بَلَغَنَا هَذَا الحَدِيثُ، وَهَذَا أَمرٌ وَقَعَ، فَأَخْبَرَتْ عَنِ الوَاقِعَةِ دُونَ تَعَلُّقِ حُكْمٍ بِهَا، وَقَدْ كَانَتْ آيَةُ الرَّجْمِ مَعْلُومَةً عِنْدَ الصَّحَابَةِ وَعَلِمُوا نَسْخَ تِلَاوَتِهَا وَإِثْبَاتِهَا فِي المُصْحَفِ دُونَ حُكْمِهَا، وَذَلِكَ حِينَ رَاجَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرُ فِي كَتْبِهَا، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهَا. وَأَمَّا رَضَاعَةُ الْكَبِيرِ فَهِيَ عِنْدَ غَيْرِ عَائِشَةَ مَنْسُوخَةٌ، أَوْ كَانَتْ رُخْصَةً لِسَالِمٍ وَحْدِهِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُثْبِتُوهَا. وَأَمَّا رِضَاعَتُهُ عَشْرًا فَقَدْ أُخْبِرْتُ فِي رِوَايَةِ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا صَارَتْ مَنْسُوخَةً بِخَمْسٍ يُحَرِّمْنَ، فَكَانَ نَسْخُ حُكْمِهَا وَتِلَاوَتِهَا مَعْلُومًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ، فَلِأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يُثْبِتُوهَا لَا لِأَجْلِ أَكَلِ الدَّاجِنِ صَحِيفَتَهَا، وَهَذَا وَاضِحٌ بَيِّنٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَنِعْمَتِهِ".

قلت: هذا حديث منكر! تفرد به ابن إسحاق، وهو ضعيف.

فهذه الصحف غير الصحيحة مما وقفت عليه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويلتحق بهذه الصحف التي لم تصح عن الصحابة: الصحف التي تُنسب إلى بعضهم، لكن هي من كتابة بعض تلاميذهم، فتسمى باسمهم أحياناً، فهذه ليست من كتابتهم وإنما مما حدّثوا به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتبها بعض من سمع منهم، مثل: **صحيفة جابر بن عبدالله** - رضي الله عنه-، فقد روى معمر بن راشد قَالَ فِي صَحِيفَةِ جَابِرِ بنِ عَبْدِاللَّهِ، قَالَ: «مُوجِبَتَانِ، وَمُضْعِفَتَانِ، وَمِثْلًا بِمِثْلٍ، فَأَمَّا الْمُوجِبَتَانِ: فَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ، قَالَ: وَأَمَّا الْمُضْعِفَتَانِ: فَمَنْ عَمِلَ حَسَنَةً كُتِبَتْ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَأَمَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ فَمَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً كُتِبَتْ عَلَيْهِ مِثْلُهَا»[1].

(١) جامع معمر المطبوع مع مصنف عبدالرزاق: (١٨٣/١١).

وروى الفاكهي قال: حدثنا أحمد بن حميد الأنصاري، عن إبراهيم بن موسى الفرّاء، قال: حدثنا هشام بن يوسف، عن عقيل بن معقل، قال: سمعت وهب بن منبه يقرأ صحيفة جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - يذكر فيها: أن جابراً - رضي الله عنه – قال: أخبرني عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: أنه سمع النبيّ صلّى الله عليه وسلم - وذكر مكة – فقال: يعمرها أهلها، ثم يخربونها يخرجون منها ثم يعودون فيها، فيعمرونها ثم يخربونها فلا يعودون فيها أبداً[١].

قلت: كان أصحاب جابر يسمعون منه الحديث ويكتب بعضهم ما يسمعه منه، وهذه الصحف كانت تنتشر بين أصحابه فتنسب إليه، فيقال: صحف جابر أو صحيفة جابر لأنهم سمعوها منه. ولهذا كانوا يقولون في رواية مجاهد إنه يُحدِّث عن صحيفة جابر[٢].

قال عبداللَّهِ بن مُحَمَّدِ بن عَقِيلٍ: "كنا نَأْتِي جَابِرَ بن عبداللَّهِ، فَنَسْأَلُهُ عن سُنَنِ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَنَكْتُبُهَا"[٣].

(١) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣٨٦/٢).

(٢) الفسوي، يعقوب بن سفيان، «المعرفة والتاريخ» (١٢٩/٣).

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣١٩/٤).

الخاتمة:

لقد توصل هذا البحث إلى النتائج الآتية:

١- أن الكتابة كانت معروفة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وكان بعض الصحابة يكتبون عنه، ومن هنا نشأت الصحف الحديثية للصحابة – رضوان الله عليهم-.

٢- أن النهي عن الكتابة في حديث أبي سعيد الخدري لم يصحّ، والصواب أنه من قول أبي سعيد وأنه هو الذي نهى أصحابه عن كتابة حديثه. وقد ثبت عنه نفسه أنه كتب الحديث.

٣- أن النهي عن الكتابة من بعض الصحابة أو التابعين هو مسألة شخصية اجتهادية لئلا يتكّل النـــاس علـــى الكتابة ويتركوا الحفظ الذي عُرف به العرب.

٤- استغل أعداء الإسلام من المستشرقين ومن تبعهم من المستغربين مسألة كتابة الحديث وتدوينـــه اســـتغلالاً كبيراً ونسجوا حولها شبهات كثيرة، ولكن بحمد لله لم يفلحوا في ذلك، حيث إنهم لم يفرقوا بين الكتابة التي كانت سائدة في زمنه صلى الله عليه وسلم وبين التدوين الرسمي للحديث في عهد أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز.

٥- انتشرت بعض الصحف الصحيحة التي كتبت زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ومع أنها ليست كثيـــرة إلا أنها تثبت أصل المسألة، وقد اعتنى بها أهل العلم وخرجوا ما وصل إليهم منها في كتـــبهم ومصـــنفاتهم، ومنها:

- صحيفة أبي بكر الصديق – رضي الله عنه- في الصدقات.
- صحيفة عليّ – رضي الله عنه- في العقل وفكاك الأسير وغير ذلك.
- صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما- وقيل: إنه كان يسميها الصادقة ولم يثبـــت ذلـــك بأسانيد صحيحة!
- صحيفة سعد بن عبادة – رضي الله عنه- التي وجدها بعض أحفاده.
- صحيفة سَمُرة بن جندب – رضي الله عنه- التي كان يروي منها الحسن البصري، والأصح أنه سمعها منه.

٦- رُوي عن بعض الصحابة أن لهم صحفاً كتبوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن ذلك لم يصـــح عنهم! ومنها: صحيفة أنس بن مالك – رضي الله عنه-، وصحيفة أبـــي هريـــرة – رضـــي الله عنـــه-، وصحيفة ابن عباس – رضي الله عنه-، وصحيفة عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما-، وصحيفة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه-، وصحيفة عائشة – رضي الله عنها-.

٧- هناك خلط عند بعض أهل العلم الذين أشاروا إلى الصحف الحديثية عن الصحابة حيث جعلوا من أذن في الكتابة منهم، أو من كتب شيئاً في رسالة إلى أخيه أو ابنه فيها بعض الأحاديث أن هـــذه مـــن الصـــحف الحديثية، وليس كذلك.

المصادر والمراجع:

١- أبجد العلوم، لصديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
٢- الأدب المفرد، للإمام البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٣- الأم، للإمام الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٤- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد/بغداد، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
٥- تاريخ ابن معين، رواية عباس الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٦- تاريخ ابن معين، رواية عثمان الدارمي، تحقيق: أحمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.
٧- تاريخ بغداد، للحافظ الخطيب البغدادي، طبعة المكتبة السلفية/المدينة النبوية.
٨- تاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر، تحقيق: عمرو العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٩- التاريخ الصغير، للإمام البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زيد، دار المعرفة/بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٠-التاريخ الكبير، للإمام البخاري، دار الفكر/بيروت، مصور عن الطبعة الهندية.
١١-تدوين السنة النبوية-نشأته وتطوره، للدكتور محمد مطر الزهراني، دار الهجرة/الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٢-تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٣-تقييد العلم، للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، ط٢، ١٩٧٤م.
١٤-التمهيد، لابن عبد البر، المطبعة الملكية/الرباط، وزارة الأوقاف المغربية/١٣٨٧هـ.
١٥-تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٢٧هـ.
١٦-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج المزيّ، تحقيق: د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٧-الثقات، للحافظ ابن حبان، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
١٨-جامع بيان العلم وفضله، للحافظ ابن عبد البر، دار الكتب العلمية/بيروت.
١٩-جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن سورة، تحقيق: أحمد شاكر وإبراهيم عطوة عوض، دار إحياء التراث العربي/بيروت.
٢٠-الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، طبعة حيدر آباد الدكن/الهند.
٢١-جمهرة اللغة، لابن دُريد، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٢٢-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعيم الأصفهانيّ، دار الفكر/بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢٣-خلق أفعال العباد، للبخاري، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، ط١.
٢٤-دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي/بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٥-الدعاء، للطبراني، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٢٦-دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث، للدكتور امتياز أحمد، نقله إلى اللغة العربية الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء/المنصورة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٧-السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر/بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٨-سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة،١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢٩-سنن الدارقطني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٣٠-سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، نشر دار إحياء السنة النبوية.

٣١-سير أعلام النبلاء، للحافظ أبي عبدالله الذهبي، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣٢-شرح معاني الآثار، للطحاوي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣٣-صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٤-الصحيح المسند، للحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي/بيروت، ط٢، ١٩٧٢م.
٣٥-الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية/بيروت، ط١.
٣٦-الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار الفكر/بيروت، ودار صادر/بيروت.
٣٧-الطبقات الكبرى، لابن سعد (القسم المتمم)، تحقيق: زياد منصور، ط١، الجامعة الإسلامية/المدينة النبوية، ١٤٠٣هـ.
٣٨-العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٩-علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٤٠-عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤١-غريب الحديث، للخطابي، طبعة جامعة أم القرى.
٤٢-الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي، دار الفكر/بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٤٣-كشف الظنون، لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٤-الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم حمدي المدني وآخر، المكتبة العلمية، المدينة النبوية.
٤٥-فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي/بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.
٤٦-فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٤٧-الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
٤٨-المجروحون، لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٤٩-المراسيل، للحافظ ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية/بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٥٠-مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر/بيروت، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر/بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٥١-مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط١، ١٩٨٨م.
٥٢-معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م.
٥٣-المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٥٤-معرفة النسخ والصحف الحديثية، لبكر أبو زيد، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٢ه-١٩٩٢م.
٥٥-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام محيي الدين النووي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة/بيروت، ط٥، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٥٦-موطأ مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار القلم/بيروت، ط١.
٥٧-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبيّ، تحقيق: عليّ محمد البجاوي، دار الفكر/بيروت.